



The Grammatical Sources Of Ali Bin Suleiman Al–Mansouri (Died:1134 Ah) In His Book “Sharah Mandhoomat Al Far’ad Al Wafiyia Bi Thikir Ma Lam Tahwehi Al Alfiyia”

Antsar Ahmed Driaa /University Of Anbar / Education College For Women /Ant19w5004@uoanbar.edu.iq / 07906133263

Prof. Dr. Abdul Razzaq Ali Hussain /University of Fallujah/ College of Islamic Science /dr.abdulrazzaq.ali@uofallujah.edu.iq/ 07902970507

Abstract; This research dealt with an aspect of the grammatical thinking of the scholar Ali bin Suleiman Al–Mansoori, one of the scholars of 12th century AH. Since the adoption of grammatical origins was a factor revealing grammatical thinking in the ability to employ grammatical evidence and its sources in explaining and discussing issues, so this research attempted to reveal the extent Al–Mansouri’s ability to deal with grammatical origins, and his method of displaying and employing them. In this we relied on his book: (Sharh Manzumat Alfarayid Alwafiat Bidhikr Ma Lam Tuhuih Al'alfiatu), which is still a manuscript book that we have accomplished a part of it. We have presented the grammatical sources that he mentioned in this section. The research reached a number of proven results at the end.

Keywords: (Al–Mansoori, sources of grammar, explanation, poetry, the words of the Arabs).



أصول النحو عند علي بن سليمان المنصوري (ت ١١٣٤هـ) في كتابه (شرح منظومة
الفرائد الوفية بذكر ما لم تحوه الألفية)

الباحثة انتصار أحمد دريع / جامعة الأنبار/ كلية التربية للبنات/
Ant19w5004@uoanbar.edu.iq/ 0790613326

أ.د. عبد الرزاق علي حسين/ جامعة الفلوجة/ كلية العلوم الإسلامية

dr.abdulrazzaq.ali@uofallujah.edu.iq/07902970507

الملخص:

تناول هذا البحث جانباً من التفكير النحوي للعلامة علي بن سليمان المنصوري، وهو أحد علماء القرن الثاني عشر الهجري، ولما كان اعتماد الأصول النحوية عاملاً يكشف عن تفكير النحوي في القدرة على توظيف أدلة النحو وأصوله في شرح المسائل ومناقشتها جاءت محاولة هذا البحث في الكشف عن مدى إمكانية المنصوري في التعامل مع الأصول النحوية، وطريقته في عرضها وتوظيفها، واعتمدنا في هذا على كتابه: (شرح منظومة الفرائد الوفية بذكر ما لم تحوه الألفية)، وهو كتابٌ مخطوطٌ أنجزنا تحقيق قسمٍ منه، وكان عرضنا للأصول النحوية التي ذكرها المنصوري منحصراً في القسم الذي نعمل على تحقيقه. وتوصل البحث إلى عددٍ من النتائج المثبتة في آخره. كلمات افتتاحية: (المنصوري، أصول النحو، التعليل، الشعر، كلام العرب).



أصول النحو عند علي بن سليمان المنصوري (ت ١١٣٤هـ) في كتابه (شرح منظومة

الفرائد الوفية بذكر ما لم تحوه الألفية)

انتصار أحمد دريع / جامعة الأنبار/ كلية التربية للبنات

أ.د. عبد الرزاق علي حسين/ جامعة الفلوجة/ كلية العلوم الإسلامية

المقدمة:

الحمد لله الذي أنار عقولنا بنور العلم، والصلاة والسلام على سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فقد شَرَفَ اللهُ تبارك وتعالى هذه الأمة بأن جعلَ لغتها لغة القرآن الكريم، فقد أسهم علماءنا إسهاماً فاعلاً في الحفاظ عليها، وفي سلامة هذه اللغة من كل ما هو أعجمي ومخالف للذوق العربي، وفي عملهم هذا ساروا على منهج علميٍّ اعتمد أصول متفقٍ عليها من حيث العموم، وفي ضوء هذه الأصول وضعت القواعد النحوية، وأعدت لتوجّه النصوص وتحويها، وهذه الأصول هي عماد عمل النحوي، فهي أدوات لتصويب كلام العرب وصونه من اللحن. وتتمثل هذه الأصول – ويُطلق عليها أحياناً أدلة النحو – في: السماع والقياس والإجماع، واستصحاب الحال، وللنحاة طرائقهم في توظيف هذه الأصول وهو ما يكشف مدى تفكير النحوي، وسعة اطلاعه.

وتناول هذا البحث الأصول النحوية لأحد علماء القرن الثاني عشر الهجري، وهو علي بن سليمان المنصوري في كتابه: (شرح منظومة الفرائد الوفية بذكر ما لم تحوه الألفية)، وهو كتابٌ مخطوط أنجزنا تحقيق قسمٍ منه، وكان عملنا عرضاً للأصول النحوية التي ذكرت في كتاب المنصوري أعلاه



تمهيد: المنصوري وكتابه (شرح منظومة الفرائد الوفية بذكر ما لم تحوه الألفية)

هو علي بن سليمان بن عبد الله المنصوري ، شيخ الإقراء بالاستانة، مصري الأصل^١ . وقد أغفل المؤرخون مولده ونشأته ، وفيما يبدو أنه ولد في المنصورة في أواسط القرن الحادي عشر الهجري^٢ ، وتبوأ منزلة عالية في القراءة والإقراء^٣ ، ووصفه صاحب عمدة الخلان شرح زبدة العرفان بقوله: " الإمام التحرير والأستاذ الكبير منبع الفيض المعنوي والصورى الشيخ علي المنصوري^٤ " وتوفي في أسكدار (١١٣٤ هـ)^٥ ، والذي يبدو أنّ المنصوري اشتهر بالقراءة والإقراء أكثر من شهرته في النحو ؛ إذ انتهت إليه مشيخة الإقراء ، فضلاً عن أنّه حفظ القرآن الكريم وتلقى القراءات العشر الصغرى والكبرى على كبار علماء القراءات في وقته ، وانتقل إلى بلاد الترك مقر الدولة العثمانية لتدريس القرآن الكريم وقراءاته حتى ترأس مشيخة الإقراء في الأستانة^٦ .

وقد ألف المنصوري العديد من الكتب ، ومن هذه الكتب ألفية في النحو ، وهي منظومة تحوية في ألف بيت^٧ وأسمائها : (منظومة الفرائد الوفية بذكر ما لم تحوه الألفية)^٨ ، وهي التي عليها الشرح الذي تناولت هذه الرسالة تحقيق قسم منه وهو كتاب في النحو يقوم على منظومة تحوية من نظم المنصوري، وهذه المنظومة أقتصر فيها

١ . يُنظر: الأعلام: ٤ / ٢٩٢ ، وهداية القارىء : ٢ / ٦٧٨ .

٢ . يُنظر هداية القارىء : ٢ / ٦٧٨ .

٣ . يُنظر : معجم المؤلفين: ٧ / ١٠٤ .

٤ . يُنظر: هداية القارىء: ٢ / ٦٧٨ .

٥ . يُنظر: الأعلام : ٤ / ٢٩٢ .

٦ . يُنظر: إمتاع الفضلاء: بتراجم القراء: ٣ / ٢٩٩ - ٣٠٠ .

٧ . يُنظر: هدية العارفين: ٤ / ٢٩٢ ، ومعجم المؤلفين : ٤ / ١٠٧ .

٨ . يُنظر: شرح منظومة الفرائد الوفية : اللوحة: ١ .



المنصوري على ذكر الأمور التَّحْوِيَّةِ والصَّرْفِيَّةِ التي لم تذكر في ألفية ابن مالك الشهيرة بـ (الخلاصة) ، فنظم المنصوري هذه الأمور بمنظومة من الرجز أسماها (الفرائد الوفية بكر ما لم تحوه الألفية) ، ثم قام بشرح هذه الأرجوزة شرحاً وافياً .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون على ثلاثة مباحث مسماة بحسب أصول التَّحْوِ ، يسبقها تمهيد عن المؤلف وكتابه ، فتناولنا في المبحث الأول: السماع عند المنصوري، وفي المبحث الثاني: القياس عند المنصوري، وفي المبحث الثالث: أصول النحو الأخرى عند المنصوري، وتضمن الإجماع واستصحاب الحال. واعتمدنا في البحث منهجاً وصفيّاً حاولنا بوساطته إظهار توظيف المنصوري لهذه الأصول في كتابه، فإن نكنا وفقنا في هذا فبفضل الله ومنّته، وإن جانبنا الصواب فمن عند أنفسنا، وحسبنا أننا توخينا الصواب.

والحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول: السماع عند المنصوري:

السماع: "الدُّكْرُ الْمُسْمُوعُ الْحَسَنُ الْجَمِيلُ"^١ فعرفه السيوطي بأنه ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمّل كلام الله تعالى وكلام نبيه (ﷺ)، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً^٢.

وللمنصوري اهتمام كبير بالسماع؛ فلم يعرض مسألة في كتابه (شرح منظومة الفرائد الوفية) إلا قام بتقوية حجته بشاهدٍ، سواء أكان ذلك الشاهد من القرآن الكريم، أم الحديث الشريف، أم من كلام العرب نظماً ونثراً، ومن أجل بيان موقف المنصوري من هذه الأصول لابد من الكشف عن كل أصل من هذه الأصول كما يأتي بيانه:

أولاً: القرآن الكريم وقراءاته:

١. القرآن الكريم:

^١ . لسان العرب: ٨ / ١٦٥ .

^٢ . يُنظر: الاقتراح في أصول النحو: ٦٧ .



إنَّ علماء اللغة على اختلاف مذاهبهم النحوية قد اتفقت كلمتهم على أن القرآن الكريم هو الينبوع الصافي الذي لا ينضب للشواهد الصحيحة الفصيحة، وقد أولَّوه عناية كبيرة واهتماماً بالغاً في أقوالهم، فقال الفراء: "والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر" ^١، وقال الرَّجَّاح: "لأن القرآن سنة لا تخالف فيه الرواية عن النبي (ﷺ) وأصحابه والسلف وقراء الأمصار بما يجوز في النحو واللغة، وما فيه أفصح مما يجوز، فالاتباع فيه أولى" ^٢. والمنصوري اعتمد على الدليل القرآني، وجعله عماد الأدلة النقلية، فيقدم الشاهد القرآني على جميع الأدلة النقلية الأخرى. إذ بلغ عدد الشواهد القرآنية في كتابه (شرح منظومة الفرائد الوفية) مئتي شاهدٍ، وعن طريق ذلك يمكن أن أوجز موقفه من الشواهد القرآنية فيما يأتي:

١. إيراد الشاهد القرآني منفرداً وهو الأكثر في كتابه لإثبات حكم نحوي، وقد وظف المنصوري الشواهد القرآنية في أمور كثيرة، أهمها:

أ. الاحتجاج للحكم النحوي: ذكر المنصوري في باب (إنَّ وأخواتها) أنَّ من أحكام وجوب كسر همزة (إنَّ) وقوعها في صدر الصلة ^٣، واحتج لهذا الحكم النحوي بقوله تعالى: {وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ} بخلاف قولهم: (لا أفعله ما أنَّ حراً مكانه) لوقوعها في حشو الصلة تقديراً أي: ما ثبت (أنَّ) ^٤.

ب. الاحتجاج للترجيح في الخلاف بين المذاهب النحوية: وظف المنصوري الشاهد القرآني في تأييد مذهب نحوي، فيمكن ملاحظة هذا بوضوح في كتابه، ومثال هذا في باب (إنَّ وأخواتها) عندما تكلم على مجيء (لعل) للاستفهام

١. معاني القرآن للفراء: ١٤/١.

٢. معاني القرآن وإعرابه: ١١١/٢.

٣. يُنظر: شرح المفصل: ٥٢٦ / ٤، وارتشاف الضرب: ١٢٥٥/٣.

٤. القصص: ٧٦.

٥. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ٩٨.



ذاهباً إلى أن (لعل) تأتي للاستفهام عند الكوفيين^١ واحتج لهم بقوله تعالى: { وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى }^٢، أي: ما تدري جواب ذلك^٣، ولم يثبت ذلك عند البصريين^٤.

ومثال ذلك أيضاً مما جاء في كلامه على جملة القول إن لم يكن معها حرف التفسير، ولم يقدر (باء) الجر، نحو قوله تعالى: { وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَابْنَئِي إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ }^٥، روي بكسر (إن)، فهذه الجملة في محل نصب اتفاقاً^٦، ثم نقل عن البصريين النصب بقول مقدر^٧، في حين قال الكوفيون بالفعل المذكور^٨، المذكور^٩، واستشهد المنصوري بأن القول قد يصرح به محتجاً بنحو قوله تعالى: { وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ }^{١٠}. ونحو قوله تعالى: { إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا قَالَ رَبِّ }^{١١}

ت. الاحتجاج لآراء النحاة: ومن أمثلة ذلك ما ذكره المنصوري في باب (لا) إذ احتج لرأي سيبويه بقوله تعالى: { فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ }^{١٢}، إن رفعت الثلاثة فالظرف خبر للجميع عند سيبويه^{١٣}؛ إذ لا عمل ل (لا) عنده في الخبر، وهو مرفوع على الخبرية ل (لا) مع اسمها فلا مانع من جعله خبراً للجميع، ولواحد عند غيره، ويقدر للآخرين ظرفان؛ لأن (لا) عند غيره عاملة في الخبر، ولا يتوارد عاملان فأكثر على معمول^{١٤}.

١. يُنظر: رأي الكوفيين في: شرح الأشموني: ١ / ٢٩٧.

٢. عيس: ٣.

٣. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ٩٥.

٤. يُنظر: رأي البصريين في: شرح التصريح: ١ / ٣٩٥.

٥. هود: ٤٢.

٦. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١١٥.

٧. يُنظر: رأي البصريين في: ارتشاف الضرب: ٤ / ٢١٢٩.

٨. يُنظر: رأي الكوفيين في: مغني اللبيب: ٥٣٩.

٩. هود: ٤٥.

١٠. البقرة: ١٩٧.

١١. يُنظر: الكتاب: ٢ / ٢٩٥.

١٢. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٠٨.



ومنه أيضاً ما ذكره في باب (اشتغال العامل عن المعمول) إذ قال: ويختار نصب الاسم إذا وقع ما يغلب إيلاؤه الفعل كـ (همز) الاستفهام، وكقوله تعالى حكايةً: {أَبَشْرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ}¹، فإن فصلت الهمزة فالمختار الرفع نحو: نحو: (أأنت أحمد تكرمهُ)؛ لأن الاستفهام حينئذٍ داخل على الاسم لا على الفعل، هذا إن جعلت (أنت) مبتدأً كما هو رأي سيويهِ²، وإن جعلته فاعلاً مقدراً كما هو رأي الأخفش³، فالمختار النصب؛ لأن داخله على الفعل تقديرًا والفصل بالظرف كلا فصل نحو: (أكلَ يومَ زيداً تضرُّهُ)⁴.

ث. الاحتجاج للهجات العرب: ذكر المنصوري في باب (لا) عندما تكلم على حذف خبر (لا) عند العلم به نحو قوله تعالى: {قَالُوا لَا ضَيْرٌ}⁵ أي: (علينا) ذاكراً أنّ لهجة التميميين والطائيين حذف خبر (لا) مطلقاً بخلاف الحجازيين الذين جوّزوا ذكره⁶. واحتج للهجة التميميين بالآية المذكورة⁷.

ومثال ذلك أيضاً ما ذكره في باب (حروف الجر) عندما قال: لغة غير حُرّاعة تفتح (اللام) في نحو: (لنا، ولك، ولهُ)⁸، وأما حُرّاعة فهي مكسورة في لغتهم مع المضمّر كما تكسر مع الظاهر إلاّ (ياء) المتكلم فإنها تكسر معه⁹،

¹. القمر: ٢٤.

². يُنظر: الكتاب: ١/١٠٤.

³. يُنظر: معاني القرآن للأخفش: ١/٣٦٩.

⁴. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٢٣.

⁵. الشعراء: ٥٠.

⁶. يُنظر: لهجة التميميين والطائيين في: أوضح المسالك: ٢/٢٦.

⁷. يُنظر: لهجة الحجازيين في: شرح الكافية الشافية: ١/٥٣٨.

⁸. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٠٦.

⁹. ينظر لغة غير حُرّاعة في: ارتشاف الضرب: ٤/١٧٠٦.

¹٠. يعني أن اللام عندهم مكسورة أيضاً مع ياء المتكلم ولكن ياء المتكلم تكسر أيضاً مع اللام ولا تُفتح نحو (لي) وليس (لي).



وحكى أبو عمرو^١، ويونس^٢، وأبو عبيدة^٣ أنهم سمعوا بعض العرب بفتحها مع الظاهر على الإطلاق، ومع الفعل لغة (عكل) و(بالعبر)، وقال أبو زيد: سمعت من يقول: {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ} بفتح اللام^٤.

٢. ويعرب أحياناً المواضع التي يستشهد بها في الآية ونلاحظ ذلك في باب (حروف الجر) إذ قال في قوله تعالى: {وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ} (٤) {وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ} فجر (اختلاف) ب (في) مقدرة لاتصاله ب (الواو) وتضمن ما قبلها إيها^٥.

٣. ويأتي المنصوري أحياناً بالشاهد القرآني، ثم يأتي بعده بالشاهد الشعري، ومثال ذلك قوله في باب (الإضافة) عند حديثه عن الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة، منها المصدرية^٦ نحو قوله تعالى: {وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ}، ثم أردف الآية بقول الشاعر: [من الطويل]

سَعْلَمُ لَيْلِي: أَي دَيْنٍ تَدَايَنْتُ وَأَيَّ غَرِيمٍ لِلتَّقَاضِي غَرِمْتُهَا^٧

ومما جاء من هذا أيضاً في باب (إنّ وأخواتها) إذ قال: وذكر ابن مالك أن (إنّ) تكسر إذا وقعت موقع خبر اسم عين^٨، كقوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ}. ثم أردف الآية بقول الشاعر: [من البسيط]

١. ينظر رأي أبي عمرو في: التذييل والتكميل: ١١ / ١٨٤.

٢. يُنظر: رأي يونس في: الجنى الداني: ١٨٣.

٣. يُنظر: مجاز القرآن: ١ / ٣٤٥.

٤. الانفال: ٣٣.

٥. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٤٣.

٦. الجانية: ٤، ٥.

٧. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٤٥.

٨. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٤٩.

٩. الشعراء: ٢٢٧.

١٠. البيت لأبي ذؤيب الهذلي. ينظر: الدر الفريد: ٦ / ٤١٠، ومغني اللبيب: ٥١٥.

١١. يُنظر: شرح التسهيل: ٢ / ٢٠.



مِنَّا الْأَنَاةَ وَبَعْضَ الْقَوْمِ يَحْسِبُنَا إِنْ بَطَأَ فِي إِبْطَانِنَا سَرَعٌ^٢

٤. قد يستشهد في الموضوع الواحد بآية واحدة وهو الأكثر في كتابه^٣، وقد يستشهد بآيتين يعطف بعضهما على بعض في إثبات حكم المسألة التي يتكلم عليها^٤.

٥. أغفل الإشارة إلى اسم السورة أو رقم الآية التي يستشهد بها^٥.

٦. الاهتمام بتفسير الآية القرآنية في بعض الأحيان، نحو قوله تعالى: {فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ}٦: إذ قال: (أجمع) بمعنى: (عَزَمَ) لا ينصب إلا الأمر والكيد ونحوه، أو فيه (أَجْمَعَ) بمعنى: (جَمَعَ) أو التقدير: (أمر شركائكم)، أو مفعول بفعل مقدر تقديره: (وأجمعوا) لأن (جَمَعَ) بمعنى: ضَمُّ الْمُفْتَرِقِ بنصب الشركاء ونحوه^٧.

٧. طريقة الاستشهاد، فهو كثيراً ما يورد الآيات القرآنية مشيراً إليها بـ (قوله تعالى)^٨ ويكتفي أحياناً بذكر كلمة (قوله)^٩ وفي بعض الأحيان يكتفي بكلمة (نحو)^{١٠}.

٨. أما بالنسبة لطول الشاهد القرآني وقصره، فهو كثيراً ما يورد آيات طويلة متتابعة، أو جزءاً كبيراً من الآية فنلاحظ ذلك في باب (الإضافة) حيث قال: يُحذف المضاف إليه ويبقى إعرابه ويُرد إليه التنوين وهو الغالب نحو

١. الحج: ١٧.

٢. البيت لوضاح بن عبد الرحمن، ينظر: ديوانه: ١٣/١، والمقاصد النحوية: ٧١٣/٢.

٣. يُنظر على سبيل المثال: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠١، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٤.

٤. يُنظر: على سبيل المثال: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ٩٧، ١١٣، ١١٧، ١١٥، ١٣١، ١٤٨.

٥. هذه ملاحظة عامة على المخطوط بأجمعه.

٦. يونس: ٧١.

٧. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٣٣، وينظر على سبيل المثال اللوحة: ١١٥، ١١٨، ١٣٥.

٨. يُنظر: على سبيل المثال: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ٩٧، ١٠٥، ١٢٣، ١٢٦، ١٢٧.

٩. يُنظر: على سبيل المثال: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ٩٧، ١٠٩، ١٣١، ١٣٩.

١٠. يُنظر على سبيل المثال: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ٩٨، ١٠١، ١٠٤، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٦، ١٣٨.



قوله تعالى: {وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ} ^١، {أَيًّا مَا تَدْعُوا} ^٢ تارة يترك تنوينه كما كان في الإضافة، وشرط ذلك عموماً أن يُعطف عليه اسمٌ عاملٌ في مثل المضاف إليه المحذوف، وهذا العامل أمّا مضافاً أو غيره ^٣.
٢. القراءات القرآنية:

القراءات في اللغة: جمع قراءة وهي مصدر قرأ قال ابن الأثير: "والأصل في هذه اللفظة الجمع، وكلُّ شيءٍ جمعه فقد قرأته" ^٤.

القراءات اصطلاحاً: مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفاً به غيره في النطق بالقرآن الكريم مع اتفاق الروايات والطرق عنه، وسواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها ^٥.
وذكر سيبويه أن القراءة لا تخالف؛ لأنها السنة ^٦. وقال السيوطي: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معلوماً، بل لو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه" ^٧.
وذكر أيضاً في كتابه (الاقتراح) أن المتأخرين ومنهم ابن مالك ردّ على من عاب عليهم ذلك بأبلغ ردّ، واختار جواز ما وردت به قراءتهم في العربية، وإن منعه الأكثرون مستدلاً به ^٨.
وقد احتج المنصوري بالقراءات القرآنية المتواترة والشاذة توضيح المسائل النحوية، فهي تعد أصلاً من أصول الاحتجاج، وقد استدل المنصوري بجملة من القراءات على توضيح بعض المسائل النحوية وتفصيلها، وسأذكر هنا بعض القراءات التي احتج بها، ويمكن بيان ذلك بالأمر الآتية:

١. الفرقان: ٣٩.

٢. الإسراء: ١١٠.

٣. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٥٢.

٤. النهاية في غريب الحديث والأثر: ٤ / ٣٠، ولسان العرب: ١ / ١٢٩.

٥. يُنظر: مناهل العرفان في علوم القرآن: ١ / ٤١٢.

٦. يُنظر: الكتاب: ١ / ١٤٨.

٧. الاقتراح في أصول النحو: ٦٧، ٦٨.

٨. يُنظر: الاقتراح في أصول النحو: ٦٩.



١ . الاحتجاج بالقراءات تأييداً لمذاهب النحاة: ومن ذلك ما ذكره في باب (أقسام العطف)، فقد ذكر المنصوري العطف على المحل والعطف على التوهم ذاكراً لمذاهب النحاة في ذلك، ثم أورد قراءة قرآنيةً محتملةً لهذه الآراء، محتجاً بما على ما ذكره النحاة وفصل أقوالهم في القراءة فقال: وقال الخليل^١ وسيبويه^٢ في قراءة غير أبي عمرو^٣ قوله تعالى: {لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُنُّ مِنَ الصَّالِحِينَ} ^٤ أن (أَكُنُّ) معطوف على التَّوَهُّمِ فَإِنَّ معنى: (لولا أخرتني فأصدق) ومعنى: (إن أخرتني أصدق) واحدٌ. وقال السيرافي^٥ والفارسي^٦: هو عطف على محل (فأصدق) وانه كالعطف. ويُرَدُّه أنَّ ما بعد الفاء منصوب ب(أن) مضمره، وأن الفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدرٍ متوهمٍ مما تقدّم، فليست الفاء في موضع جزم^٧ قال الدماميني قد يقولان: إنَّ المصدر المسبوك من (أن) وصلتها مبتدأً حُذِفَ خبره، والجملة جواب شرطٍ مقدّرٍ، أي: (إن أخرتني فتصدقني ثابت وأكنُّ)^٨.
ومثلها أيضاً احتججه على مذهب البصريين في العطف على المعنى في نحو قولهم: (لَأُزِمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي) إذا انتصب عندهم بإضمار (أن) وأن الفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدرٍ متوهمٍ، أي: (لَيَكُونَنَّ لِرُؤْمٍ مِنِّي

١ . يُنظر رأي الخليل في: الكتاب: ٣/ ١٠٠.

٢ . يُنظر: الكتاب: ٣/ ١٠٠.

٣ . اختلف في (أكن) فأبو عمرو بالواو بعد الكاف ونصب النون عطفاً على (فأصدق) المنصوب ب(أن) بعد جواب التمني ووافق الحسن والبيهقي وابن مكيصن بخلفه والباقون بحذف الواو لالتقاء الساكنين ويجزم النون. ينظر: إتحاف فضلاء البشر: ٥٤٣.

٤ . المنافقون: ١٠.

٥ . يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/ ٣٠٦.

٦ . يُنظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٢/ ٢٠٧ - ٢٠٨.

٧ . يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٨١.

٨ . يُنظر: تعليق الفرائد: ٤/ ٤٢.



أو قِضَاءُ مِنْكَ لِحَقِّي)، واحتج المنصوري بمذهب البصريين بقوله تعالى: {ثَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ}¹ في قراءة أبي بحدف النون²، وأما قراءة الجمهور فبالعطف على لفظ (ثقاتلوهم)³، وعلى القطع بتقدير: (أو هم يسلمون)⁴.
٢. دفاعه عن القراءات والاحتجاج لها: ومن ذلك قوله تعالى: {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ}⁵ فظاهر كلام سيبويه أنّ الرفع أقوى قال في أثناء كلامه: فأما قول الله: {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ}⁶ فإنما جاء على قوله: (زيداً صرئته)، وهو عربي كثير⁷، وقد قرأ بعضهم⁸ قوله: {وَأَمَّا ثُودٌ}⁹، إلا أنّ القراءة لا تخالف؛ لأنّها السنة¹⁰.
٣. توجيهه القراءات: قال المنصوري في باب (الاستثناء) قال بعضهم في قراءة أبي عمرو، وابن كثير¹¹، قوله تعالى: {وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ}¹² بالرفع: (امراتك) مبتدأ وما بعدها من الجملة خبر، والاستثناء من جملة قوله تعالى: {فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ}¹³ في قراءة في النصب والرفع¹.

١. الفتح: ١٦.

٢. ذكر الطبري في تفسيره وذكر ذلك في بعض القراءات (ثقاتلوهم أو يسلموا) وإن كانت هذه القراءة على خلاف مصاحف أهل الأمصار وخلافاً ما عليه الحجة من القراء، وغير جائز عندي القراءة بما لذلك تأويل ذلك: (ثقاتلوهم أبداً إلا أن يسلموا، أو حتى يسلموا). ينظر: تفسير الطبري: ٢٢ / ٢٢١.

٣. ينظر: قراءة الجمهور في: تفسير الطبري: ٢٢ / ٢٢١.

٤. ينظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٨٢.

٥. القمر: ٤٩.

٦. ينظر: الكتاب: ١ / ١٤٨.

٧. وعن الحسن (وأما ثود) بفتح الدال بلا تنوين ووافق المطوعي هنا خاصة بخلفه. ينظر: إتحاف فضلاء البشر: ٤٨٨.

٨. فصلت: ١٧.

٩. ينظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٢٤.

١٠. قرأ ابن كثير وأبو عمرو (إلا امرأتك) برفع التاء، وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي (امراتك) نصباً. ينظر: السبعة في القراءات: ٣٣٨.

١١. هود: ٨١.

١٢. هود: ٨١.



٤. إسناد القراءات إلى أصحابها: إنّ المنصوري كان حريصاً في نسبة القراءة إلى أصحابها أحياناً، وأحياناً يغفل تلك النسبة في بعض القراءات ويكتفي بالإشارة إليها بقوله: (قُرئ، أو قراءة بعضهم).
ومن أمثلة نسبة القراءات إلى أصحابها ما ذكره في باب (إِنَّ وَأَخَوَاتَهَا) قال: يجوز فتح همزة (إِنَّ) وكسرها إذا وقعت في موضع التعليل، نحو قوله تعالى: { إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ }^١، قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة، وقرأ الباقر بالكسر على أنه تعليل مستأنف بياني^٢.
وأما ذكره للقراءة من دون أن ينسبها إلى أحد فمثاله ما ذكره في باب (الاستثناء) في حديثه عن (حاشا) قال: أن تكون تنزيهية، والصحيح أنّها اسم مرادف للتنزيه؛ بدليل قراءة بعضهم: {حَاشَ لِلَّهِ} بالتنوين فلم ينسب القراءة إلى قارئها^٣.
وذكر أيضاً في باب (حروف الجر) رأي الفراء في أنّ (لات) قد تجر الزمان^٤ وقُرئ: {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ} بالجر^٥، فلم ينسب القراءة إلى قارئها^٦.

١. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٣٥.
٢. الطور: ٢٨.
٣. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ٩٩. وينظر: السبعة في القراءات: ٦١٣.
٤. يوسف: ٣١.
٥. قرأ أبو عمرو (حاشا لله) بالألف بعد الشين وصلأ على أصل الكلمة، ووافقه البيهقي وابن محيصة، وعن الحسن (حاش الإله) فيهما، والباقر بالحذف. ينظر: إتحاف فضلاء البشر: ٣٣١.
٦. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٣٦.
٧. يُنظر: معاني القرآن للفراء: ٢ / ٣٩٧.
٨. ص: ٣.
٩. قرأها الناس بالتخفيف في قوله: {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ}، وكان الكسائي يقف عليها بالهاء. ينظر: النشر في القراءات العشر: ١٣٢ / ٢.
١٠. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٤٣.



ثانياً: الاستدلال بالحديث النبوي الشريف:

الحديث لغة: نقيض القديم يقال: أخذني ما قدم وما حدث، والحديث الخبر يؤتى به على القليل والكثير، ويجمع على أحاديث على غير قياس^١.

أما الحديث في الاصطلاح: "فهو اسم من التحديث، وهو الأخبار، ثم سُمي به قول، أو فعل، أو تقرير، نسب إلى النبي عليه الصلاة والسلام، أو ما جاء عن النبي^٢. والحديث ((ما أضيف إلى النبي مُحَمَّدٍ ﷺ)) من قول، أو فعل، فعل، أو تقرير، أو صفة"^٣.

ولاشك أن الحديث الشريف مصدر أصل من مصادر التشريع، وكان ينبغي أن يكون - أيضاً - مصدراً أصيلاً. أيضاً. من مصادر الاستشهاد النحوية واللغوية، "فلا يعرف بعد القرآن الكريم كلام قط أعمّ نفعاً، ولا أقصد لفظاً، ولا أعدل وزناً، ولا أجمل مذهباً، ولا أكرم مطلباً، ولا أسهل مخرجاً، ولا أفصح معنى، ولا أبين عن فحوى كلامه عليه الصلاة والسلام"^٤.

وقد عبر الرسول ﷺ عن فصاحته بقوله: ((أنا أفصح العرب بيد أني من قريش وأني نشأت في بني سعد بن بكر))^٥.

وسكت علماء المرحلة الأولى عن الاستدلال بالحديث، ولم يشذ منهم أحد، غير أنه وقع في بعض الأحاديث شيء من الأساليب والتراكيب غير الجارية على ما شاع من استعمال العربي، ولكون الحديث تجوز روايته بالمعنى و أن النحو واللغة ترتكز على اللفظ، لذا نشأ الخلاف في الاحتجاج بالحديث النبوي^٦، ويمكن تقسيم هذه الاختلافات إلى ثلاثة اتجاهات:

^١. يُنظر: الصحاح: ١/ ٢٧٨ (حدث)، ولسان العرب: ٢/ ١٣١.

^٢. الكلبيات: ١/ ٣٧٠.

^٣. تيسير مصطلح الحديث: ١٧.

^٤. البيان والتبيين: ٢/ ١٤.

^٥. لم أجده في كتب الحديث، وذكره أبو الفداء الجرحي أنّ معناه صحيح ولكن لا أصل له، وأورده أصحاب الغريب ولا يعرف له إسناد. ينظر: كشف الخفاء ومزيل الإلباس: ١/ ٢٢٨.

^٦. يُنظر: الحديث النبوي في النحو العربي: ١٠١، ١٠٤.



الاتجاه الأول: ذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى صحة الاحتجاج بالحديث النبوي قال أبو الطيب: وقد استدل بالحديث طوائف منهم: الصّفار، السّيرافي، والشريف الغرناطي، وابن مالك وغيرهم^١.

الاتجاه الثاني: وذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى رفض الاستشهاد بالحديث النبوي والاحتجاج به منهم: أبو حيان، وابن الضائع^٢.

الاتجاه الثالث: ذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى التوسط بين المنع والجواز، ومن أبرز من مثل هذا الاتجاه، أبو إسحاق الشاطبي^٣.

وهذا الخلاف في قضية الاستشهاد بالحديث النبوي ناتج عن قولهم: إنّ كلامه (ﷺ) يستدل منه بما ثبت أنّه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جداً، إنّما يوجد في الأحاديث القصار على قلة، وأنّ غالب الأحاديث مروية بالمعنى، وقد تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها؛ فزادوا أو نقصوا، وقدموا وأخروا واستبدلوا ألفاظاً بألفاظ^٤.

وقد استشهد المنصوري بالحديث النبوي الشريف لأغراض مختلفة، وقد اتخذ الحديث الشريف مصدراً من مصادر السّماع إلا أن استشهاده بالحديث يعد قليلاً قياساً بالقرآن الكريم والشعر، إذ بلغ عدد الأحاديث التي استشهد بها تسعة عشر حديثاً، وهي نسبة موازنة بالشواهد القرآنية والشعرية، ويمكن أن أبين توظيفه للحديث النبوي عن طريق المسائل التي اعتمدها المنصوري على شواهد الحديث، وتكمن في الأمور الآتية:

١. الاحتجاج بالحديث للحكم التّحوي وتقويته بشاهد شعري: ومن ذلك ما ذكره في باب (نعم وبئس) عند حديثه عن مجيء فاعلهما علماً ومضافاً إلى علم، محتجاً بقول ابن مسعود ((بئس عبد الله أنا إن كان كذا))، وكقول النبي (ﷺ) ((نعم عبد الله خالد بن الوليد))^٥، ثم أردف الحديث الشريف بقول الشاعر: [من الرمل]

١. يُنظر: الحديث النبوي في النحو العربي: ١٠١.

٢. يُنظر: الاقتراح في أصول النحو: ٨٥.

٣. يُنظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث للدكتورة خديجة الحديثي ٢٥.

٤. يُنظر: الاقتراح في أصول النحو: ٧٤.

٥. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوافية: اللوحة: ١٦٧.

٦. ذكره النحاة هكذا في كتبهم وفي سنن الترمذي ورد بالرقم (٣٨٤٦) برواية ((وبئس عبد الله هذا)) حتى مرّ خالد بن الوليد فقال: من هذا؟ فقلت: خالد بن الوليد فقال: ((نعم عبد الله خالد بن الوليد)) ١٧١/٦.



بِئْسَ قَوْمٌ اللَّهُ قَوْمٌ طَرَفُوا فَقَرُّوا جَارَهُمْ حَمًا وَحِرًّا

٢. احتجاجه لرأي بعض النحاة ومن ذلك ما ذكره في باب (أبنية المصادر) قال: قد تحذف التاء من نحو: (إقامة)، كقوله تعالى: {وَإِقَامَ الصَّلَاةِ} ^٢ وفي الحديث ((كاستنار البدر)) ^٣ قال ابن عصفور: لا يجوز حذفه إلا حيث ورد، ورد، وظاهر كلام سيبويه جوازه، قال: وإن شئت لم تعوض. ^٥
وقال الفراء: لا يجوز إلا إذا كانت الإضافة عوضاً من التاء نحو: وإقام الصلاة فاحتج المنصوري للحذف بالحديث الشريف بعد الآية القرآنية ^٦.

٣. الاحتجاج بالحديث لمذاهب النحاة ومن ذلك ما ذكره في باب (إعمال المصدر) قال: وأجاز الكوفيون إعمال اسم المصدر غير العلم، ومنعه البصريون ^٨، قال بعضهم: إلا في الضرورة، وتأولوا ما ورد من ذلك على إضمار فعل، كقول عائشة (رضي الله عنها): ((من قبله الرجل امرأته الوضوء)) ^٩ فاحتج لمذهب الكوفيين بالحديث الشريف ^{١٠}.

٤. الاحتجاج بالحديث النبوي على القليل أو النادر من الأحكام النحوية: ومن ذلك ما ذكره في باب (أفعال المقاربة) قال: يقال: (عساي، وعسك، وعساه)، وهو قليل وفيه ثلاثة مذاهب: أحدها: أنه أجرى مجرى (لعل) في نصب الاسم ورفع الخبر، كما أجريت (لعل) مجراها في اقتران خبرها بـ(أن)، قاله قاله سيبويه ^٢ كقوله في الحديث: ((لعل بعضكم أن يكون الحن بحجته من بعض، فأقضي له)) ^٣.

١. لم ينسب البيت لقائل معين، وهو من شواهد ارتشاف الضرب: ٢٠٥٣ / ٤، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٩٠٧ / ٢.

٢. الأنبياء: ٧٣.

٣. ورد الحديث في صحيح ابن حبان برواية ((كاستنار القمر)) في باب (ذكر الأمر للمرء بترك صدقة ماله كله) ١٦٢ / ٨.

٤. يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٧٤ / ٢.

٥. يُنظر: الكتاب: ٨٣ / ٤.

٦. يُنظر: معاني القرآن للفراء: ٢ / ٢٥٤، ٣١٩.

٧. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٥٧.

٨. يُنظر: رأي الكوفيين والبصريين في: التذليل والتكميل: ١١ / ١٠٣.

٩. أخرجه الإمام مالك في الموطأ في باب (الوضوء من قبله الرجل امرأته) ١ / ٤٤.

١٠. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٥٤.



٥. الاحتجاج بالحديث على جواز حكم تحوي ومن ذلك ما ذكره في باب (التوابع) في كلامه على أقسام المنعوت وقال: وأما النكرة فيشترط في جواز قطع نعته تأخره عن آخر كقول أبي الدرداء ((نزلنا على خالٍ لنا ذو مالٍ وذو هيئة))^٤ فإن لم يتقدمه نعت آخر لم يجز القطع إلا في الشعر^٥، لا لكونه لغير مدح أو ذم أو ترحم أي لا يشترط ذلك في الأصح وقال يونس لا يجوز القطع في الثلاثة ووافق الخليل في المدح والذم أما نعت المعرفة فلا يشترط ذلك فيه باتفاق إلا ما تقدم عن يونس في الترحم^٦

ثالثاً: الاستدلال بكلام العرب:

الشعر:

ونقصد به ما وصل إلينا من العرب الفصحاء، وأما كلام العرب فيحتج منه ما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى (الألفاظ والحروف): "كانت قريش أجود العرب، انتقاء للأفصح من الألفاظ، وأرسلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عما في النفس والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي"^٧.

وقد عقد ابن جني في كتابه (الخصائص) باباً في ترك الأخذ عن أهل المَدَر كما أخذ عن أهل الوبر: فقال: "علة الامتناع في الأخذ عن أهل المَدَر وعن أهل الوبر ما عرض للغات الحاضرة من الاختلال والفساد"^٨ وقد قسم النحاة الأوائل الشعراء الذين يحتج بشعرهم في العربية إلى أربع طبقات^٩:

١. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ٩٤.

٢. يُنظر: الكتاب: ٢ / ٣٧٤ - ٣٧٥.

٣. رواه الإمام البخاري في صحيحه بالرقم (٦٩٦٧) في باب (إذا غصب جارية فزعم أنها ماتت، فقضى بقيمة الجارية الميتة، ثم وجدها صاحبها فهي له، ويرد القيمة ولا تكون القيمة ثمناً) ٩ / ٢٥.

٤. رواه الإمام أحمد في مسنده بالرقم (٢١١٥٢٥) في باب (حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه) ٣٥ / ٤١٣.

٥. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٧٣.

٦. يُنظر: همع الهوامع: ٣ / ١٥٣.

٧. الاقتراح في أصول النحو: ٩٠ - ٩١.

٨. الخصائص: ٢ / ٧.



١. الشعراء الجاهليون: وهم الذين كانوا قبل الإسلام.
 ٢. الشعراء المخضرمون: وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام.
 ٣. الشعراء الإسلاميون: هم الذين كانوا في صدر الإسلام.
 ٤. الشعراء المولدون: ويقال المحدثون مثل بشار بن بُرد، وأبي نواس.
- وقد أجمعوا على أن شعراء الطبقات الثلاث الأوائل يحتج بشعرهم في مسائل النحو. أمّا شعراء الطبقة الرابعة فلم يحتج النحاة بشعرهم، باستثناء عدد من العلماء، فقد استشهد الزمخشري في الكشف ببيت شعري لحبيب بن أوس فقال: " وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجعل ما يقول بمنزلة ما يرويه ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك لتوثقهم بروايته وإتقانه"^٢.
- فقد أجمع العلماء على أن ابن هرمة (ت ١٥٠ هـ) هو آخر من يحتج بشعرهم ، وبه يتوقف الاحتجاج^٣. واستدل المنصوري في كتابه بالكثير من الأشعار في توجيه المسائل النحوية واللغوية، وهو كغيره من النحاة الذين اعتنوا بالشاهد الشعري، وعدوه أصلاً من الأصول التي يدعم بها آراءه النحوية، إذ بلغ عدد الشواهد الشعرية منسوبة القائل عنده وغير المنسوبة إلى ثمانية وستين ومئة بيت. فالمنصوري لم يقتصر في كتابه على طبقة من طبقات الشعراء بل استشهد بشعر الطبقات الثلاث الأولى دون استثناء، واستأنس أيضاً بأشعار الطبقة الرابعة (المولدين)، من قبيل التمثيل والمعنى وليس من قبيل التقعيد النحوي.
- وأما منهجه في عرض الشواهد الشعرية فيمكن إجمالها على النحو الآتي:
١. إن المنصوري استشهد بشعر الطبقات الأربع كما ذكرنا إذ احتج بشعر:
 - أ. الشعراء الجاهليين، ومنهم: (امرؤ القيس، النابغة الذبياني، وتأبط شراً، والأعشى، وعمرو بن كلثوم وغيرهم كثير).
 - ب. فمّن احتججه بشعر ما ذكرت: احتججه بشعر عنزة العبسي في باب (أفعال القلوب) عندما تكلم على حذف مفعولي هذه الأفعال أحدهما اقتصاراً، ومن حذف الثاني قول عنزة: [من الكامل]

١. يُنظر: خزنة الأدب: ٦/١.

٢. الكشف: ٨٧/١.

٣. الاقتراح في أصول النحو: ١٢٠ - ١٢١.



لقد نزلت ولا تظني غيره مَيِّ بمنزلة المحبِّ المكرم^١

أي: (فلا تظني غيره واقعاً)^٢.

ومن ذلك أيضاً احتجاجه بشعر امرئ القيس في باب (إنَّ وأخواتها) فقال: قد يخبر بشرط الإفادة عن نكرة بنكرة أو بعرفة مثال الأول: (أن ألفاً من دراهمك بيض)^٣، حكاها سيبويه^٤ وأنشد لامرئ القيس: [من الطويل]

وإنَّ شفاءً عبرةً مهراقةً^٥

ب. شعر الشعراء الإسلاميين ومنهم (حسان بن ثابت ، وجريز، والفرزدق وغيرهم). ومن ذلك احتجاجه بشعر جريز في باب (لا) قال: (إذ كان الاسم الملقى من معنى الفعل لم يلزم التكرار بعد(لا)، كما لا يلزم تكرار الفعل بعدها؛ لأنَّها وقعت موقع الأسماء النكرات التي تنصبها (لا)، وتبنى معها؛ لأنَّ الأفعال في مواقع النكرات^٦ كقول جريز: [من الطويل]

ونبئتُ جَوَّاباً وسكناً يسبني وعمرو بن عَفْرًا لا سلاماً على عمرو^٧

ومن ذلك أيضاً احتجاجه بشعر الفرزدق في باب (نائب الفاعل) للدلالة على أن المجرور يقبل النيابة بشرطين: الثاني منهما: أن لا يكون للتعليل ك (اللام) و(الباء). ومن ذكره ابن جني^٨، والفارسي^٩، وقيل: يجوز مع ذكر حرف حرف الجر^١ كقول الفرزدق: [من البسيط]

١. يُنظر: ديوانه: ١ / ١٧٢، وشرح التسهيل: ٢ / ٧٣.

٢. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١١٤.

٣. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ٩٧.

٤. يُنظر: الكتاب: ٢ / ١٤٢ - ١٤٣.

٥. هذا صدر بيت وعجزه: فهل عند رسمِ داري من معول. ينظر: ديوانه: ٩ / ١، والكتاب: ٢ / ١٤٢.

٦. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٠٤.

٧. ديوان جريز: ٢٧٣، وينظر: الكتاب: ٢ / ٣٠١، والمقتضب: ٤ / ٣٨١.

٨. يُنظر: اللمع في العربية: ٣٤.

٩. يُنظر: الحجة للقراء السبعة: ٣ / ٥٤.



يغضي حياءً ويُغضي من مهابتِه فما يُكَلِّمُ إلا حين يبتسم^١

ت. شعر الشعراء المخضرمين ومنهم: (كعب بن زهير، النمر بن تولب، والنابغة الجعدي، وأبي طالب) فمن احتجاجة بشعرهم: استشهاده بشعر النابغة الجعدي في باب (حروف الجرّ) عند حديثه عن (كي) فقال: تكون جارة فتجرّ ثلاثة أشياء: الثاني منهما: (ما) المصدرية مع صلتها^٢ في قول النابغة الجعدي: [من الطويل]

إذا أنت لم تنفع فضرّ فإنما يُرادُ الفتى كيما يضرّ وينفع^٣

ث. شعر الشعراء المولدين ومنهم: (أبو تمام، وأبو الطيب المتنبي، وأبو نواس وغيرهم). فمن احتجاجة بشعرهم استشهاده بشعر المتنبي في باب (الحال) قال: يكثر جمود الحال إذا كان مؤولاً بالمشقّق تأويلاً غير تكلف، وذلك بأن يدل على سِعر نحو: (بِغُهْ مُدًّا بكذا) أي: مُسعرًا، تشبيهه نحو: (بَدَتْ قمرًا)، (وتنبّت عُصنًا)^٤، قال المتنبي: [من الوافر]

بَدَتْ قمرًا ومالتْ حُوطُ بانِ وفاحتْ عُنبَرًا ورتتْ غزالًا^٥

٢. منهج المنصوري في توظيف الشواهد الشعرية في المسائل النحوية:

ويمكن إجمالها على النحو الآتي:

أ. تعدد الشواهد الشعرية للمسألة الواحدة تعضيداً للشاهد، فقد كان المنصوري يستشهد للمسألة الواحدة بأكثر من شاهد شعري، وقد جاء ذلك في حالات ومواضع متعددة، منها، منها ما جاء في الاحتجاج للترجيح في الخلاف النحوي، ومن ذلك قوله: (ألفى بمعنى): (وَجَدَ) تتعدى إلى مفعولين عند الكوفيين كقوله: [من البسيط]

قد جرّوه فألفوه المغيث إذا ما الرّوغ عمّ فلا يُلوى على أحد^٦

١. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٢١.

٢. لم أجد البيت في ديوان الفرزدق. يُنظر: شرح المفصل: ٤٥٠/١، والملحة في شرح الملحة: ٦٣/١.

٣. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٤٢.

٤. البيت للنابغة الجعدي في ديوانه: ١٠٦، وشرح الرضي على الكافية: ٥١/٤.

٥. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٣٧.

٦. البيت للمتنبي في ديوانه: ١٢٩/١، وسفر السعادة: ٨٢٩/٢.



وقوله: [من الطويل]

إِذَا أَنْتَ أُعْطِيتُ الْغِنَى ثُمَّ لَمْ تُجِدْ بِفَضْلِ الْغِنَى مَالِكِ حَامِداً^٢

وخالف بعضهم فجعل الثاني حالاً، واستدل بالتزام تنكيره، وإليه ذهب ابن عُصفور، وردّه المنصوري بوروده معرفة في البيت السابق مبيّناً أنّ دعوى زيادة (اللام) ضعيف؛ لأنّ الأصل عدم الزيادة وتكون (ألفى) بمعنى: (أصاب)، فتعدى إلى واحد^٣.

ب. وقد احتج المنصوري بالأبيات الشعرية في الرد على النحاة: ومن ذلك حديثه عن (لبيك)، فذكر آراء النحاة فيها، كابن مالك الذي جعلها اسم فعل^٤، ويونس الذي ذهب إلى أن (لبيك) اسم مفرد وأصله: (لبا) فُلبت ألفه ياء للإضافة إلى المضمر كما في (عليك)^٥، وردّ عليه سيويه ببيت: (فلبى يدي مُسور)^٦ لإثبات الياء مع الظاهر^٧.

ت. وكان المنصوري يميل إلى اختصار الشاهد الشعري، إذ يكتفي بذكر الصدر أو العجز بحسب وجود موطن الشاهد، ومن ذلك ما ذكره في احتجاجه على أن (لكن) مركبة على الأصح^٨. وقال الفراء: أصلها (لكن أنّ) فطرحت الهمزة للتخفيف، ونون (لكن) للساكين^٩.

كقوله: [من الطويل]

وَلَاكَ أَسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوِكَ ذَا فَضْلٍ^١

١. لم ينسب البيت لقائل معين، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية: ٢/ ٥٤٧، والتذييل والتكميل: ٦/ ٢٩.

٢. لم ينسب البيت لقائل معين، وهو من شواهد شرح التسهيل: ٢/ ٧٩، وتمهيد القواعد: ٣/ ١٤٦٩.

٣. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١١٠.

٤. يُنظر: شرح التسهيل: ٢/ ١٨٦.

٥. يُنظر: رأي يونس في: الكتاب: ١/ ٣٥١.

٦. بيت وصدوره: (دعوت لما نابني مسوراً) لرجل من بني أسد. ينظر: الكتاب: ١/ ٤٥٢، وشرح كتاب سيويه للسيرافي:

٢٤٠/٢

٧. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٥٠.

٨. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ٩٥.

٩. يُنظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٦٥.



ث. مجيء الشاهد الشعري منفرداً في الكثير من المسائل النحوية، فلا يذكر معه شواهد أخرى من آيات قرآنية، أو أحاديث نبوية، أو كلام العرب. ومن خلال استقراء المواضع التي ورد فيها الشاهد الشعري منفرداً، نلاحظ توظيفه هذه الشواهد لأمر كثيرة منها:

- الاستدلال للحكم النحوي: وقد استدلت المنصوري بقول النابغة: [من البسيط]

قَالَتْ أَلَا لَيْتِمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا^٢

على أنّ (ما) عندما تتصل بالأحرف تكفها عن العمل، وسمع العمل في (ليت) دون غيرها، ومذهب سيبويه جواز الوجهين في (ليت) دون غيرها^٣؛ لأنّ (ما) قد زالت اختصاصها بالأسماء بخلاف (ليت) فأثما باقية على اختصاصها^٤. خلافاً لابن أبي الربيع^٥، وطاهر القزويني^٦ فأثما أجازا (ليتما قام زيد)، وقد حكى العمل جميعهما ابن السراج^٧ والزجاج^٨ قياساً.

- الاستدلال لآراء النحاة: ومن ذلك احتجاجه بقول الشاعر: [من الطويل]

مازلتُ أبغي المال مُدُّ أَنَا يافع^٩

قال: تكون (مُد)، و(مُنذ) اسمية وفي ذلك مذهبان: أحدهما: أنّ (مُد) و(مُنذ) ظرفان مضافان إلى الجملة وهو المختار، وصرح به سيبويه^١، والثاني: أنّهما مبتدآن، ويقدر اسم الزمان محذوفاً يكون خيراً عنهما، والتقدير: (مُد زمان عقدت)، و(مُد زمان أَنَا يافع)^٢، وهو مذهب الأخفش^٣، واختاره ابن عُصفور^٤.

١. هذا عجز بيت وصدوره: (فلسْتُ يأتيه ولا استطعه) وهو للنجاشي الحارثي. ينظر: الكتاب: ٤٥٥/٣.

٢. هذا صدر بيت وعجزه: (إلى حماماتنا أو نصفه فقد). وهو للنابغة في ديوانه: ٢٤/١، والكتاب: ١٣٧/٢.

٣. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٠١.

٤. يُنظر: الكتاب: ١٣٧/٢.

٥. يُنظر: المُلخص لابن أبي الربيع: ٢٤٦/١.

٦. يُنظر: رأي طاهر القزويني في: شرح التصريح: ٣١٧/١.

٧. يُنظر: الأصول في النحو: ٢٣٢/١.

٨. يُنظر: رأي الزجاج في: مع الهوامع: ٥٢٠/١. ولم أجد رأيه في كتابه.

٩. البيت للأعشى في ديوانه: ٤٢، وينظر: أوضح المسالك: ٥٤/٣.



٣. احتج المنصوري بالأشعار المجهول قائلها وذلك بنسبة كبيرة؛ إذ بلغ عدد الأشعار التي احتج بها إلى مئة وخمسة وعشرين بيتاً من مجموع الأبيات التي استشهد بها، وها العدد ليس بقليل حيث بلغ أكثر من نصف الأشعار المحتج بها، فإنه يُجوز الاستشهاد بها مادامت تحمل شروط الفصاحة، ويسبق المنصوري عن إيراده هذا النحو من الأبيات عبارات مثل (قوله)، و(قال الشاعر)، فمن هذه الأشعار التي استشهد بها:
أ. قوله: [من الخفيف]

رُبَّه فِتْيَةٌ دَعَوَتْ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِباً فَأَجَابُوا

فهذا البيت مجهول القائل، وقد استدَلَّ به المنصوري على الجزِّ بـ (رُبِّ)°.

ب. قال الشاعر: [من الطويل]

رِجَالِي حَتَّى الْأَقْدَمُونَ تَمَالَوْا عَلَى كُلِّ أَمْرٍ يُورِثُ الْمَجْدَ وَالْحَمْدَا

فهذا البيت مجهول القائل، وقد استدَلَّ به المنصوري على كون(حتى) ك(الواو) لاتفيد الترتيب^٦.

النشر:

كلام العرب غير الشعر يجوز الاحتجاج به عند النحاة إذا ما ثبتت فصاحته، وكان المنصوري يسير على نهج النحاة في الاستشهاد بالنثر، وكتابه (شرح منظومة الفرائد الوفية) مليء باللهجات وأقوال العرب. واحتج المنصوري بالكلام المنشور، وجعله مصدراً مهماً من مصادر النحو العربي، واستدل به في شرح المسائل النحوية، ومن المسائل التي احتج لها بالنثر هي:

١. يُنظر: الكتاب: ٣/ ١١٧.

٢. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٤٥.

٣. يُنظر: رأي الأخص في: توضيح المقاصد: ٢/ ٧٦٨. ولم أجد رأيه في كتابه.

٤. يُنظر: شرح الجمل لابن عُصْفُور: ٢/ ٦٠.

٥. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٢٠.

٦. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٧٨.



١. الاحتجاج للحكم النحوي: وقد احتج المنصوري على أنّ المعرف يعامل معاملة النكرة فيركب مع (لا) إن كان مفرداً وينصب إن لم يكن مفرداً كقول العرب: (قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها)¹ وينزع منه (أل) كقوله: (ولا عزى لكم)². ٢. الاحتجاج لآراء النحاة: فقد استدلل المنصوري بقول الحسن البصري: (كأنك بالدنيا لم تكن وبالأخرة لم تنزل)³، قال المنصوري: وخرَجَ الفارسيّ هذه المثل على أن (الكاف) في (كأنك) للخطاب، والباء زائدة، و(الدنيا) اسم (كأن)⁴. وخرجه بعضهم على حذف مضاف ويتأول قول الحسن على أن (الكاف) اسم (كأن)، و(لم تكن) خبره، و(الدنيا) متعلق بالخبر، و(لم تكن) تامة أو ناقصة⁵. وقال ابن عُصفور للخطاب، و(كأن) ملغاة⁶.

الأمثال:

المثل لغة: مثل كلمة تسوية يقال: هذا (مِثْلُهُ)، و (مِثْلُهُ) كما يقال شِبْهُهُ وَتَشْبَهُهُ. والمثل ما يضرب به من الأمثال⁷.

أمّا المثل اصطلاحاً: عُرف المثل عند علماء اللغة بأقوال عدة منها: "المثل مأخوذ من المثل، وهو قول سائر يُشَبَّه به حال الثاني بالأول، والأصل فيه التشبيه"⁸.

إذن نستطيع القول إن الشواهد النثرية يُستشهد بها في اللغة والنحو، إلّا أنّهم يستشهدون في كتبهم بنسب قليلة جداً من النثر مقارنة بالشواهد الأخرى.

١. يُنظر: أمالي ابن الشجري: ١ / ٣٦٦.

٢. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٠٣.

٣. يُنظر: خلية الأولياء وطبقات الأصفياء: ٧ / ٢٧٣.

٤. يُنظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ١ / ١٠٥ - ١٠٦.

٥. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ٩٦.

٦. يُنظر: شرح الجمل لابن عُصفور: ١ / ٤٤٢.

٧. يُنظر: مختار الصحاح: ٢٩٠، ولسان العرب: ٧ / ٢٨.

٨. مجمع الأمثال: ١ / ١.



أما موقف المنصوري من الأمثال العربية، فنلاحظ أنه يستشهد بالمثل، إذ بلغت هذه المثل في كتابه ثمانية أمثال. ونلاحظ أنه يوظف هذه الأمثال في الاحتجاج ومن ذلك:

١. الاحتجاج لحكم نُحوي: ومن ذلك احتجاجه على شذوذ مجيء الخبر بعد (عسى) مفرداً في قولهم في المثل: (عسى الغوير أبوساً) ف (أبوساً) جمع معناه: العذاب والشدة هذا قول سيبويه^١، وأبي علي من البصريين^٢، وقال الكوفيين: خبر لـ (يكون) محذوف والتقدير: (أن يكون أبوساً)^٣، وقال الأصمعي: خبر (بصير) محذوفة، وقيل التقدير: يأتي بأبوس^٤ فحذف الجار توسعاً.

٢. الاحتجاج لآراء النحاة: ومن ذلك حديثه عن جعل (ما) في التعجب مبتدأ^٥ ففي معناها خلاف: مذهب سيبويه^٦، وجمهور البصريين^٧ أمّا اسم تائم نكرة والفعل بعدها خبرها وسوّغ الابتداء قصد الإيهام^٨. وقال الشارح لأمّا لأمّا في تقدير التخصيص، والمعنى (شيء عظيم أحسن زيدا) أي: جعله حسناً فهو كقولهم: (شيء جاء بك)، و (شراً هراً ذا ناب)^٩، وقال المرادي وفيه نظر، ووجه النظر أمّا نكرة تامة لا تحتاج إلى صلة ولا إلى صفة^{١٠}.

١. يُنظر: الأمثال لابن سلام: ١/ ٣٠٠.

٢. يُنظر: الكتاب: ١/ ٥١، ٣/ ١٥٨.

٣. يُنظر: الحجة للقراء السبعة: ١/ ٢٧٣.

٤. يُنظر رأي الكوفيين في: التذييل والتكميل: ٤/ ٣٤٣.

٥. يُنظر رأي الأصمعي في: شرح كتاب سيبويه للسرياني: ١/ ٣١١.

٦. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ٩٦.

٧. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٦٣.

٨. يُنظر: الكتاب: ١/ ٧٢.

٩. يُنظر: رأي البصريين في: توضيح المقاصد والمسالك: ٢/ ٨٨٥.

١٠. يُنظر: مجمع الأمثال: ١/ ٣٧٠.

١١. يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٢/ ٨٨٥.



لغات العرب:

اللهجة لغة: "هي طرف اللسان، ويقال: جرس الكلام ويقال: فصيح اللهجة، واللهجة: هي لغته التي جبل عليها فاعتادها ونشأ عليها" ^١. وفي الحديث: ((ما أضلّت الحُضْرَاءُ، ولا أفلت الغبراء من رجل أصدق لهجة من أبي دَرٍّ)) ^٢.

أما اللهجة اصطلاحاً: ف"هي مجموعة من الصفات اللغوية وتنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد البيئة" ^٣.

واللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم لهجات عدة لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعها في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال هذه البيئات بعضهم ببعض، وهناك مجموعتان رئيستان عظيمتان من اللهجات العربية الباقية، أحدهما حجازية غربية أو كما تسمى أحياناً (قرشية)، والأخرى نجدية شرقية، أو كما تسمى أحياناً (تميمية)، فهذه القسمة الثنائية الرئيسة للهجات العربية الباقية، هي الحد الأدنى لتلك المجموعات الواسعة من الوحدات اللغوية المنعزلة المستقلة ^٤.

واهتم المنصوري باللهجات العربية في الاحتجاج بالمسائل النحوية عن طريق استقراء المواضع التي وردت فيها اللغات التي استشهد بها المنصوري. ونستطيع أن نوجز موقفه من اللغات فيما يأتي:

١. التفاضل بين اللغتين: ومن ذلك ما ذكره عن حذف خبر (لا) إذا عَلِمَ، عادةً هذه اللهجة هي الأكثر شيوعاً فذكر أنه إذا جهل الخبر وجب ذكره نحو: قوله (صلى الله عليه وسلم) ((لا أحد أغير من الله)) ^٥ وإذا عَلِمَ فحذفه كثير نحو قوله تعالى: {قَالُوا لَا ضَيْرَ} ^٦ أي: علينا، ولو ذكر لجازَ عند الحجازيين، والتزم الحذف التميميون

١. العين: ٣ / ٣٩١.

٢. رواه الإمام أحمد في مسنده بالرقم (٦٦٣٠) في باب (مسند عبد الله بن عمرو بن العاص (رضي الله عنه)): ٢٠٦/١١.

٣. الرموز على الصحاح: ٢٨.

٤. دراسات في فقه اللغة: ٦٦.

٥. رواه الإمام البخاري في صحيحه بالرقم (٤٦٣٤) في باب (لا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن):

٥٧ / ٦

٦. الشعراء: ٥٠.



والطائيون مطلقاً^١ هذا ما نقله ابن مالك^٢ وقال ابن خروف عن بني تميم أنهم لا يظهرون خيراً مرفوعاً ، ويظهرون المجرور والظرف^٣ ، وهو ظاهر كلام سيبويه^٤

٢ . التوافق بين اللغتين: ومن ذلك قوله في الاستثناء المنقطع: وإذا سلط العامل على المستثنى وجب نصب اتفاقاً من الحجازيين والتميميين نحو: (ما زاد هذا المال إلا ما نقص)، إذ لا يقال: (زاد النقص) ومثله (ما نفع زيد إلا ما ضرّ)^٥. وزعم السيرافي أنّ المصدر المسبك من (ما) والفعل في موضع رفع على الابتداء، وخبره محذوف تقدير: (لكن النقصان شأنه)^٦

٣ . ذكر المسألة برواية اللغات من غير ترجيح: من ذلك حديثه عن وقوع العرف بالإضافة حالاً، فذكر أن أهل الحجاز قالوا: (جاء القوم ثلاثتهم)، و(النساء ثلاثتهن) إلى(عشرتهم)، و(عشرتهن) بالنصب على الحال، ومذهب سيبويه في هذا أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، كأنك قلت: (مثلاً)^٧، وأما التميميون فإنهم يجعلون (ثلاثتهم) وأخواتها تابعة لما قبلها في الإعراب على سبيل التوكيد، ولا يؤكد الحجازيون بهذه الأعداد بل (كلّ) وأخواتها، وربما غُوملَ بمذنين المعاملتين مركب العدد، ذكر الأخفش في (الأوسط) أنّ من العرب من يقول: (جاؤوا خمسة عشرهم) و(جئن خمس عشرتهن)^٨، فيجوز فيهما اللغتان: الحجازية والتميمية^٩.

١ . يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٠٦ .

٢ . يُنظر: شرح الكافية الشافية: ١ / ٥٣٥ .

٣ . يُنظر: رأي ابن خروف في: ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٠١

٤ . يُنظر: الكتاب: ٢ / ٢٩٥ .

٥ . يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٣٤ .

٦ . يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣ / ٧٠ .

٧ . يُنظر: الكتاب: ١ / ١٥٨ ، ١٦٠ .

٨ . يُنظر رأي الأخفش في: شرح التسهيل: ٢ / ٣٢٧ . ولم أجد رأيه في كتابه.

٩ . يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٣٧ .



٤. الخلاف بين اللغتين في إصدار حكم معين: ومن ذلك ما ذكره المنصوري في (إمّا) ذاكراً أنّه قيل: إمّا بسيطة، وقيل: مركبة من (إن) و(ما)، وهو مذهب سيويبه^١، والدليل عليه اقتصارهم على (إن) في الضرورة لقوله: [من الوافر]

فإن جَزَعاً وإن إجمالاً صَبْرٌ^٢

فذكر لها المنصوري لغتين: كسُرُّ همزتها، وهي لغة أهل الحجاز ومن جاورهم، وهي الفصحى، وفتح همزتها، وهي لغة أسد، وقيس، وتميم. وحُكِيَ إبدال ميمها الأولى (ياء) مع كسر الهمزة وفتحها^٣.

المبحث الثاني: القياس وموقف المنصوري منه:

القياس لغة: عبارة عن التقدير^٤، وفي الصحاح فُسْتُ الشيء بالشيء: قَدَرْتُهُ على مثاله^٥. أمّا القياس اصطلاحاً: فعرفه ابن الأنباري بقوله: "القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياساً: قدرته... وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصله بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"^٦. وروي عن الكسائي قوله في وصف النحو:

إمّا النَّحو قِياسٌ يُتَّبَعُ وَبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ^٧

١. يُنظر: الكتاب: ١/ ٢٦٦-٢٦٧.

٢. هذا عجز بيت وصدوره: (وقد كذبتك نفسك فأكدبتهن) وهو لدريد بن الصّمة في ديوانه: ١١٠، وينظر: الكتاب: ٢٦٦/١.

٣. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٧٩.

٤. التعريفات: ١٨١.

٥. الصحاح: ٣/ ٩٦٨.

٦. لمع الأدلة: ٩٣.

٧. البيت من الرمل وهو للكسائي في إنباه الرواة: ٢/ ٢٦٧، وبغية الوعاة: ٢/ ١٦٤.



وقد أكد هذا أبو البركات الأنباري بقوله: " النَّحو كله قياس، لذلك قيل في حدّه: النَّحو علم المقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النَّحو، ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوتّه بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة"^١.

وقد استعمل المنصوري القياس في شرحه منظومة الفرائد، وأكثر منه، وتنوعت أساليب القياس عنده، ومنها:
١. تعارض السَّماع والقياس: ومن أمثلة ذلك عند المنصوري قوله: وأجازَ المبرِّدُ^٢ والفارسيُّ^٣ إسناد (نَعَم) و(بَيْس) إلى (الذي) الجنسية، ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين منهم: ابن السراج^٤، وأبو عمر في (الْفَرخ) قال: لم يرد به سماعٌ، والقياس المنع؛ لأنَّ ما كان فاعلاً ل(نَعَم) وكان فيه (أل) كان مُفسراً للضمير المستتر فيها إذا نُزعت منه، و(الذي) ليس كذلك^٥.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في كلامه على المصدر، فقال: المصدر المؤكَّد لا يُثنى ولا يُجمع باتفاق، والمصدر العددي يُثنى ويُجمع باتفاق، واختلِف في التَّوعي، فظاهر مذهب سيويوه المنع إلا ما سُمِعَ^٦، والمشهور الجواز قياساً لمجيئه في الفصح^٧، كقوله تعالى: { وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا }^٨.

٢. الأصل والفرع:

ذكر المنصوري في كتابه العديد من المسائل التي تدل على الأصل والفرع وسنذكر منها:
أ. قال في باب (المفعول المطلق) والصحيح من مذهب البصريين أنَّ الفعل والوصف مشتقان من المصدر، وزعم بعض البصريين كالفارسي^١، واختاره الشيخ عبد القاهر الجرجاني: أنَّ الفعل أصل الوصف فيكون فرع الفرع^٢، وزعم

١. لمع الأدلة: ٩٥.

٢. يُنظر: المقتضب: ١٤٣/٢.

٣. يُنظر: الإيضاح العضدي: ٨٥.

٤. الأصول في النحو: ١/ ١١٢ - ١١٣.

٥. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٦٧.

٦. يُنظر: الكتاب: ٦١٩/٣.

٧. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٣٠.

٨. الأحزاب: ١٠.



وزعمَ الكوفيون أنّ الفعل أصل للمصدر والوصف^٣، وزعمَ ابن طلحة^٤ أنّ الفعل والمصدر أصلان وليس أحدهما مشتق من الآخر^٥.

ومنه أيضاً قوله في عامل المفعول به: هو الفعل أو شبهه عند البصريين^٦؛ لأنّ أصل العمل للأفعال. واختلف قول الكوفيين، فقال هشام: الناصب له الفاعل؛ لأنّ نصبه يدور معه وجوداً وعدمًا، والدوران يقيد العلية^٧. وقال الفراء: كلاهما؛ لأنّ الفعل والفاعل كالشيء الواحد ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها^٨، وقال خلف الأحمر^٩: معنى المفعولية؛ لأنّهما صفة قائمة بذات المفعول، وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها^{١٠}.

٣. القليل والشاذ:

ذكر المنصوري في كتابه العديد من المسائل التي تدل على القليل والشاذ وسنذكر قسمًا منها: - ومن ذلك قوله: أجازَ الأخفش^{١١} (لعلّ أنّ زيداً قائمٌ)، قياساً على (ليت) وهو ضعيف؛ لأنّ ذلك في (ليت) شاذ في القياس، وإن كان قد سمع كثيراً^{١٢}.

^١. يُنظر: الإيضاح العضدي: ١٦٧ - ١٦٨.

^٢. يُنظر: المقتصد: ٥٨.

^٣. يُنظر: رأي الكوفيون في: أوضح المسالك: ٢ / ١٨١، وهمع الهوامع: ٢ / ٩٤.

^٤. يُنظر: رأي ابن طلحة في: توضيح المقاصد والمسالك: ٢ / ٦٤٥.

^٥. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٢٩.

^٦. يُنظر: رأي البصريين في: التذييل والتكميل: ٧ / ٦.

^٧. يُنظر: رأي ابن هشام في: التذييل والتكميل: ٧ / ٦.

^٨. يُنظر: رأي الفراء في: شرح التصريح: ١ / ٤٦٣. ولم أجد رأيه في كتابه.

^٩. يُنظر: رأي خلف في: همع الهوامع: ١ / ١٦٥.

^{١٠}. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٢٥.

^{١١}. يُنظر رأي الأخفش في: ارتشاف الضرب: ٣ / ١٢٨٦. ولم أجد رأيه في كتابه.

^{١٢}. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٠٢.



- ومن ذلك أيضاً ما ذكره من أنّ دخول لام الابتداء بعد (إنّ) المكسورة متفق عليه، وأجاز بعضهم دخولها بعد المفتوحة، وحكي عن المبرد^١، وهو خلاف شاذ، وما سُمِعَ منه محمول على الزيادة^٢.

٤ . قياس العلة:

العلة لغة: "المرض"^٣، و"اعتلّ إذا مرض وإذا تمسكّ بحجته"^٤.

أما العلة اصطلاحاً: ف"هو ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه"^٥.

وللعلة أهمية في الدرس التحوي، فجعل الخليل لها مكانة بارزة وأولاهها عناية كبيرة، ويتضح ذلك مما نقله عنه تلميذه سيبويه في كتابه. أما سيبويه فجعل كتابه حافلاً بهما؛ لأهميتهما ولدلالاتها على الرُقي الفكري والتحوي. وقيل إن تعليل الأحكام التحوية بدأ منذ عصر عبد الله بن إسحاق الحضرمي، وقيل: (إنّه أول من بعج النحو، ومدّ القياس، وشرح العلل)^٦.

ولم يختلف المنصوري عن سابقيه من العلماء فيما وجدناه من علل القياس منتثرة في كتابه، وسنذكر أبرز العلل

التي وردت في كتابه:

أ. علة أمن اللبس:

ومما ذكره المنصوري من هذه العلة: اسم الفاعل إذا قُصدَ ثبوته فإن كان من غير متعدٍّ عُمِلَ معاملة الصفة

المشبهة، وساعت إضافة إلى ما هو فاعل في المعنى، فتقول: (زيدٌ القائمُ الأب)، بالرفع والنصب والجرّ على حدّ (حسنُ الوجه)، وإن كان من متعدٍّ بجرّ الجرّ^٧، فكذلك عند الأخفش^٨، وصححه ابن عُصفور بدليل قولهم: (هذا

١ . يُنظر: المقتضب: ٢ / ٣٤٦.

٢ . يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٠٠.

٣ . العين: ١ / ٨٨.

٤ . المصباح المنير: ٢ / ٤٢٦ (ع. ل. ل).

٥ . التعريفات: ١٥٤.

٦ . طبقات النحويين واللغويين: ٣١.

٧ . يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٦١.



هذا حديثٌ عَهْدٌ بوجع^٢، وتُقَلَّ المنع عن الجمهور، وإن كان من متعدِّدٍ إلى واحدٍ نحو: (ضاربُ الأبِ)، فكذلك عند ابن مالك بشرط أمن اللبس^٣.

ومن ذلك أيضاً قوله: يمتنع الوجه الملبس عند ابن مالك في مُعتل العين وهو الكسر نحو: (خِفْتُ)، و(بعثُ)، والضم فيه نحو: (عُثْتُ)^٤، وجعلته المغاربة مرجوحاً لا ممنوعاً، ولم يلتفت سيبويه للإلباس؛ لحصوله في نحو: (مُختار)، و(يُضار) إذ يُتمتل الفاعل والمفعول^٥.

ب . علة الحذف:

وما نقله المنصوري من هذه العلة قوله: قال أبو علي في (التذكرة) لم يمنع (أرأيت) بمعنى: (أخبرني) نصب مفعولين لكن منع من التعليق فحفظ له من الحكمين أقواهما وهو الإعمال^٦. وقد اعترضوا على سيبويه ومن تبعه بأنَّ تعليق (أرأيت) قد ورد كثيراً، كقوله تعالى: {قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ} ونحوها في القرآن كثير، وانفصل ابن عُصفور عن الاعتراض بأن جعل المفعول الأول قد حذف اختصاراً^٧، وتقديره: (قل أرايتم عذابكم إذ أتاكم) كما حذف المفعول الثاني في قوله تعالى: {قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَحْرَنْتَنِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ}، المعنى: (أرأيتك هذا الذي كَرَّمْتَ عَلَيَّ ما الذي أوجب له ذلك)^٨. قال أبو حيان: أنَّ المفعول الثاني

١ . يُنظر: رأي الأحفش في: ارتشاف الضرب: ٢٣٥٨/٥ . ولم أجد رأيه في كتابه.

٢ . يُنظر: شرح الجمل لابن عُصفور: ٥٧٠/١ - ٥٧١.

٣ . يُنظر: شرح التسهيل: ١٠٤ / ٣.

٤ . يُنظر: شرح التسهيل: ١٣١ / ٢.

٥ . يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٢٣.

٦ . يُنظر: الكتاب: ٤٢١/٤.

٧ . يُنظر: المسائل الحليبيات: ٧٥ / ١.

٨ . الأنعام: ٤٠.

٩ . يُنظر: شرح الجمل لابن عُصفور: ٣١٣ / ١.

١٠ . الإسراء: ٦٢.

١١ . يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١١٤.



جملة (لَيْنٌ أُخْرَتْنِ) فإن (اللام) مؤذنة بقسم محذوف، ألا ترى انعقاد ما بعد (أرأيتك) مبتدأ وخبراً ، أي: (هذا الذي كرمت عليّ أقسم لمن أخرتني إلى آخره)^١
ت. علة توسع:

ومن هذه العلة ما ذكره المنصوري في حديثه عن نصب المختص من المكان بعد (دَخَلَ) ثلاثة مذاهب: أحدها: أنه منصوب نصب المفعول به توسعاً.

ومنه أيضاً ما ذكره في حديثه عن أقسام الإضافة في قوله: والثاني: مقدر (في)، وضابطه أن يكون المضاف إليه ظرفاً وقع فيه المضاف نحو قوله تعالى: {بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ} ^٢. وعند الجمهور أن نحو هذا مقدر باللام على التوسع ^٤.

ومن ذلك أيضاً قوله: منع صاحب البسيط إضافة الظرف المتوسع فيه إلى الجملة؛ قال لأنه اسم حينئذٍ، والأسماء لا تُضاف إلى الجمل ^٥. وليس بصحيح بل قد أضيف متوسعاً فيه ^٦ نحو قوله تعالى: {هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ} ^٧.

ث. علة الحمل على النظير:

ومن ذلك ما ذكره بقوله: " لكون (فَعَل) المحوّل الملحق بـ (نَعَم) و(يُس) مضمناً تعجباً استحسن فيه ما لا يجوز في (نَعَم) من جرّ فاعله بالباء حملاً على (أَفْعَل) في التعجب، ومن كثرة مجيئه مُستغنياً عن الألف واللام،

١ . يُنظر: التذييل والتكميل : ٩٧ / ٦ .

٢ . يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٣١ .

٣ . سبأ: ٣٣ .

٤ . يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٥٠ . ويُنظر: همع الهوامع: ٥٠٢ / ٢ .

٥ . يُنظر: رأي صاحب البسيط في: ارتشاف الضرب: ١٨٢٦ / ٤ .

٦ . يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٥٠ .

٧ . المرسلات: ٣٥ .



ومُضْمِراً مُطَابِقاً لما قبله، فإذا قيل: (حَسُنَ بَزِيدٌ رَجُلًا) نزل منزلة (أَحْسِنُ بَزِيدٌ رَجُلًا)، وإذا قيل: (وحسن أولئك رفيقا) نزل منزلة: (الزِيدُونَ ما أكرمَهُمْ رَجُلًا)^١.

وحكى الكسائي عن العرب: (مررتُ بأبياتٍ جادَ بجنِّ أبياتاً وُجِدنَ أبياتاً)، وتقول: (الزِيدُونَ كَرُمُوا رَجُلًا)، كما تقول: (ما أكرمَهُمْ رَجُلًا)^٢، وذكر أبو الحسن الأخفش أنَّ من العرب من يجري (فَعَلٌ) المذكور مجرى (نِعَمٌ) و(يُسِّنٌ) فيجعل فاعلهما كفاً عليهما؛ رعيماً لما تضمَّنه من معنى المدح أو الذم^٣.

ومن ذلك ما ذكره أيضاً في حديثه عن عطف البيان قال: لا يكون مُضْمِراً ولا تابعاً لمضمر؛ لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق، لكن أجازَ الكسائي أن ينعت الضمير بنعت مدحٍ أو ذمٍّ أو ترخُّمٍ، نحو قوله تعالى: {لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ}^٤ ونحو: (مررتُ به الخبيث)^٥.

ج . علة المنع:

ومما ذكره المنصوري عن هذه العلة في حديثه عن المجرور الذي يقبل النيابة بشرطين^٦:
الأول: أن لا يلزم الحرف الجار له وجهاً واحداً في الاستعمال ك(مُدٌّ)، و(رُبٌّ)، و(الكاف)، وما حُصِّصَ بقسم، واستثناءً، فلا ينوب شيء من ذلك كما لا ينوب الظرف غير المنصرف.
الثاني: أن لا يكون للتعليل ك(اللام) و(الباء) و(مين)، ذكره ابن جني^٧، والفارسي^٨؛ لأنَّ المفعول له لا ينوب مناب مناب الفاعل. وقيل: يجوز مع ذلك ذكر حرف الجرِّ كقوله: [من البسيط]

١. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٧٠.

٢. يُنظر رأي الكسائي في: شرح الكافية الشافية: ١٠٧٩/٢.

٣. يُنظر رأي الأخفش في: شرح التصريح: ٨٦/٢. ولم أجد رأيه في كتابه.

٤. يُنظر رأي الكسائي في: مغني اللبيب: ٥٩٣.

٥. البقرة: ١٦٣.

٦. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٧٦.

٧. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٢١.

٨. يُنظر: اللمع في العربية: ٣٤.

٩. يُنظر: الحجة للقراء السبعة: ٥٤ / ٣.



يَغْضِي حِيَاءً وَيَغْضِي مِّنْ مَّهَابِتِهِ فَمَا يَكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ^١

ومن مَنَعَ جعلَ نائبَ الفاعل (الإغضاء) المعهود، وعلة المنع: أنَّ المفعول به مبني على سؤال مقدر، وبهذا يُعلل منع نيابة الحال.

ح. علة الشبه:

ومن ذلك ما ذكره بقوله: (حيث) مثل (الهمز) في اختيار النصب نحو: (حيثُ زيداً تلقاه فأكرهه)^٢، قال ابن مالك في شرح الكافية: وكذلك المنفي بـ (ما) أو (لا)، أو (إن) نحو: (ما زيداً رأيتُه)؛ لأنهم شبهوا أحرف المنفي بأحرف الاستفهام في أنَّ الكلام معها غير موجب^٣. وقيل: ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع^٤، وقال ابن خروف: خروف: يستويان بخلاف غيرهما من أحرف المنفي، وهي: (لم) و(لما) و(لن) فحكمتها حكم (إن) الشرطية في وجوب النصب إن اضطرَّ شاعر إلى ذلك^٥.

ومن ذلك أيضاً حديثه عن شدوذ نصب (غدوة) بعد (لدن) قال: إنَّه على التمييز، وأما الرفع فرواه الكوفيون^٦، ووجهه بإضمار (كأن)، وقال ابن جني: شُبِّهَ بالفاعل فَرُفِعَ، و(لدن) مبنية على السكون^٧؛ لشبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وعدم التصرف^٨.

١. البيت للفرزدق ولم أجدهُ في ديوانه، ونسب إلى الحزير الكناي. ينظر: شرح المفصل: ٤٥٠/١، واللمحة في شرح الملحة: ٦٣/١.

٢. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٢٤.

٣. يُنظر: شرح الكافية الشافية: ٦٢٠ / ٢.

٤. يُنظر: الكتاب: ١٤٦/١.

٥. يُنظر: شرح كتاب سيبويه لابن خروف: ٢٨١ / ١.

٦. يُنظر رأي الكوفيين في: شرح الأشموني: ١٦١/٢.

٧. يُنظر: سر صناعة الإعراب: ١٩٧/٢.

٨. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٥٢.



خ. علة الخفة:

ومن ذلك ما ذكره المنصوري في حديثه عن الإضافة قال: قال سيبويه: "الضمير كالاسم الظاهر فهو منصوب في (الضاربك) مخفوض في (ضاربك)، ويجوز في (الضاربك)، و(الضاربك) الوجهان^١، ويكون حذف النون للإضافة أو للتخفيف وتقصير الصلة^٢.

د. علة عوض:

وما ذكره المنصوري من هذه العلة: حذف التاء من نحو: (إقام)، كقوله تعالى: {وَإِقَامَ الصَّلَاةِ}^٣ وقال الفراء: لا يجوز حذف التاء إلا إذا كانت الإضافة عوضاً من التاء نحو: (وإقام الصلاة)^٤؛ فعلى المنصوري جواز حذف التاء التاء بمجيء المضاف إليه عوضاً عنها^٥.

ذ. علة إشباع:

ومن ذلك قوله: "واو الإنكار عند بعضهم نحو: (الرجلوه) بعد قول القائل: (قام الرجل)، والصواب: أن لا تعد

هذه؛ لأنها إشباع للحركة؛ بدليل (الرجلاه) في النصب، و(الرجليه) في الجرّ، ونظيرها الواو في (منو) في الحكاية"^٦.

١. الكتاب: ٤٢٥/١.

٢. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٤٨.

٣. الأنبياء: ٧٣.

٤. يُنظر: معاني القرآن للفراء: ٢٥٤/٢، ٣١٩.

٥. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٥٧.

٦. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٧٨.



المبحث الثالث: أصول النحو الأخرى عند المنصوري:

أولاً: الإجماع:

الإجماع لغة: "الإحكام والعزيمة على الشيء، تقول أجمعت الخروج، وأجمعت على الخروج"^١. وفي الاصطلاح: "اتفاق المجتهدين في أمة مُجَدِّد. عليه الصلاة والسلام. في عصر على أمر ديني"^٢. وبناءً على هذا يمكننا القول إنَّ الإجماع النَّحوي: هو إجماع النَّحاة في عصر التقعيد والقياس على حكمٍ نحويٍّ. وقال السيوطي: "يجوز الاحتجاج بإجماع الفريقين، وذلك كإنكار أبي العباس المبرِّد جواز تقديم خبر ليس عليها فأحد ما يحتاج به عليه أن يقال له: هذا أجازه سيبويه وكافة أصحابنا والكوفيون أيضاً، فإذا كان ذلك مذهباً للبلدين وجب أن تنفر عن خلافه"^٣.

أما موقف المنصوري من الإجماع فهو الدليل الثالث من أدلة النَّحو عنده، فالأدلة عنده (السَّماع، والقياس، والإجماع) فقد عدّه أصلاً من الأصول النَّحوية لإثبات قاعدة نحوية أو مسألة نحوية وقد عبَّر المنصوري عن الإجماع بألفاظ عدة ومن هذه الألفاظ التي استخدمها:

١ . مذهب الجمهور، للدلالة على الكثرة ولم يبيِّن مَنْ الجمهور؟^٤.

٢ . استخدمَ لفظة الجمهور مع مذهب معين مثل جمهور البصريين^٥.

٣ . صرَّحَ بالإجماع بالاتفاق^٦.

ومن أمثلة الإجماع عند المنصوري:

١ . لسان العرب: ٥٧/٨.

٢ . التعريفات: ١٠.

٣ . الاقتراح في أصول النحو: ١٦٠ - ١٦١.

٤ . يُنظر على سبيل المثال مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٢٣، ١٣٢.

٥ . يُنظر على سبيل المثال مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٣٩، ١٤٩.

٦ . يُنظر على سبيل المثال مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٣٩، ١٧٧.



أ. في باب (عطف النسق) قال: (حتى) حرف عطف عند الجمهور^١.
ب. ومن ذلك أيضاً قوله: "وذهب الجمهور أن الواو للجمع المطلق"^٢.
ت. وفي باب (الحال) عند حديثه عن تَوَسُّطِ الحال قال: " وإذا تَوَسَّطَ الحال له صورتان: أحدهما: أن يكون بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر نحو: (في الدار قائماً زيداً)، ولا خلاف في جوازها. والآخر: بالعكس نحو: (عمرو قوياً في هجر)، وفيه مذاهب: المنع مطلقاً، وبه قال جمهور البصريين"^٣.
ث. ومنه أيضاً قوله: " إذا كان الحال معمولاً للظرف، وتقدم على الجملة نحو: (حُرّاً رجلاً في الزاوية) لم يجز. قال في شرح الكافية: بإجماع"^٤.
ثانياً: استصحاب الحال:

الاستصحاب في اللغة: "ملازمة الشيء واستصحابت الحال إذا تمسكت بما كان تالياً كأنك جعلت تلك الحالة مصاحبة غير مفارقة"^٥.
وفي الاصطلاح: " عبارة عن إبقاء ما كان على ما كان عليه؛ لانعدام المغير، وهو الحكم الذي يثبت في الزمان الثاني بناءً على الزمان الأول"^٦.

ويعد ابن جني أول من تكلم على استصحاب الحال. فقد عَقَدَ له باباً سماه (باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول، ما لم يَدْعُ داعٍ إلى الترك والتحول)، وقد حض على التمسك بالأصل ما لم يوجد دليل آخر يدعو إلى ترك الأصل^٧. وعَدَّ أبو البركات الأنباري الاستصحاب ثالث أصل من أصول النحو، وعَدَّهُ من الأصول المعتمدة؛ لأن ابن جني ذكر أدلة النحو وهي: السماع، والقياس، والإجماع وابن الأنباري لم يرتض الإجماع، وذكر بدله

١. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٧٧.

٢. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٧٧.

٣. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٣٩.

٤. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٣٩.

٥. المصباح المنير: ٣٣٣ (صحب).

٦. التعريفات: ٢٢.

٧. يُنظر: الخصائص: ٢ / ٤٥٩.



الاستصحاب. وقال السيوطي: "والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال وهو من الأدلة المعتمدة"^١. وقد عدَّ أكثر النحاة استصحاب الحال دليلاً راسخاً في إثبات الأحكام التَّحْوِيَّةِ، ومن ذلك ما استدل به سيبويه من أن الأصل أن يأتي بالأقرب قبل الأبعد وضمير المتكلم قبل ضمير المخاطب، وضمير المخاطب قبل الغائب^٢. وقد استعمل المنصوري هذا الدليل في مواضع عدة، فنراه ينص على الأصل ويذكر في بعض الأحيان ما خالف الأصل. ومن أمثلة ما ورد في كتابه قوله في باب (الظرف) حيث قال: "والفعل إذا عمَّ الظرفَ ظرفٌ عند البصريين^٣، وزعم الكوفيون أنه ليس بظرف، وأنه مشبَّهٌ بالمفعول به؛ لأنَّ (في) تقتضي التبعية، فلا يجوز عندهم (صمت في يوم الخميس)، ولا (يوم الخميس صمت فيه)، ولم يجعلوه مفعولاً به؛ لأنَّه ينتصب بعد الأفعال اللازمة^٤. والصحيح: إنَّ (في) لا تقتضي التبعية، وإنما هي للوعاء^٥ واستشهد لهذا بقوله تعالى: { فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ عَالِيَهُمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحْسَاتٍ لِنَدِيقَهُمْ عَذَابَ الْحَزَنِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَحْزَى وَهُمْ لَا يُنصَرُونَ }^٦. فالمنصوري هنا استعمل (استصحاب الحال) في الرد على الكوفيين، برفض كون (في) هنا للتبعية، وإنما هي باقية على أصلها في الظرفية. ومنه أيضاً في باب (عطف النسق) حيث قال: "مذهب الجمهور أن الواو للجمع المطلق^٧، وذهب بعض أهل أهل الكوفة أن الواو تُرْتَبُ^٨ وحكي عن الرُّبْعِيِّ وتعلب^٩، وغلامه قطرب^{١٠}."

١. الاقتراح في أصول النحو: ٣٥٤.

٢. يُنظر: الكتاب: ٢ / ٣٦٤.

٣. يُنظر رأي البصريين في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢ / ٣٠٢.

٤. يُنظر رأي الكوفيين في: ارتشاف الضرب: ٣ / ١٣٩٩.

٥. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٣١.

٦. فصلت: ١٦.

٧. يُنظر رأي الجمهور في: توضيح المقاصد والمسالك: ٢ / ٩٩٦.

٨. يُنظر رأي الكوفيين في: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٣٧١.

٩. يُنظر رأي الرُّبْعِيِّ وتعلب في: شرح الأشموني: ٢ / ٣٦٣.

١٠. يُنظر رأي قطرب في: الجنى الداني: ١٦٠.



قال في التسهيل: تنفرد الواو بكون مُتَّبِعِهَا فِي الْحُكْمِ مُحْتَمَلًا لِلْمَعْيَةِ بِرَجْحَانِ، وَالتَّأخِيرِ بِكَثْرَةِ، وَالتَّلَقُّدِمْ بِقَلَّةِ"^١. فهو يردّ مذهب الكوفيين بإفادة الواو الترتيب محتجاً بإبقاء الواو على أصلها عند الجمهور، وهو مطلق الجمع أي أنه استصحب حالها على الأصل الذي هي عليه.

الخاتمة:

- توصل البحث إلى نتائج عديدة، ويمكن إجمالها بالآتي:
١. عدّد المنصوري السّماع أول أصول النَّحو العربي، وأولاهها بالاهتمام، فكانت موارده تتمثل في القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب نظمه ونثره.
 ٢. إن للقرآن الكريم مكانة مميزة عند المنصوري إذ أولى الآيات القرآنية اهتماماً بالغاً، وقد اعتنى أيضاً بالقراءات القرآنية إذ كان يستشهد بالقراءة الصحيحة ويذكر الشاذة قليلاً.
 ٣. أمّا موقف المنصوري من الحديث الشريف، فكان من المميزين مطلقاً بالاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.
 ٤. أمّا الشاهد الشعري فقد اعتدّ به المنصوري إذ احتلّ المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم من حيث نسبة الاستشهاد به.
 ٥. اهتم المنصوري بالقياس وجعله أصلاً من الأصول التّحوية المعتمدة عنده.
 ٦. أمّا الإجماع فقد أخذ به المنصوري، إلّا أنّ القضايا التي استدلّ عليها المنصوري بالإجماع قليلة في كتابه، وكذا استصحاب الحال.

^١. يُنظر: مخطوط شرح منظومة الفرائد الوفية: اللوحة: ١٧٧. وينظر: شرح التسهيل: ٣/٣٤٧.



المصادر:

١. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد الدمياطي، الشهير بالبناء، (ت سنة ١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ٣، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د.رجب عثمان محمد، مراجعة: د.رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٣. الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي الزركلي الدمشقي، (ت سنة ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢م.
٤. الإغراب في جدل الإعراب وملع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، (ت سنة ٥٧٧هـ)، قدم لهما وعني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
٥. الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، (ت سنة ١١١هـ)، تحقيق: د.محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
٦. الأمثال، أبو عبيدة القاسم بن سلام بن عبد الله البغدادي، (ت سنة ٢٢٤هـ)، تحقيق: د.عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٧. إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، (ت سنة ٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية. بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٢م.
٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري، (ت سنة ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر، د.ت.
٩. إمتاع الفضلاء بتراجم القراء فيما بعد القرن الثامن الهجري، إلياس بن أحمد حسين، الشهير بالساعاتي، تقديم: فضيلة المقرئ محمد تميم الزعبي، دار الندوة العالمية، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٠. الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، (ت سنة ٣٧٧هـ)، تحقيق: د.حسن شاذلي فهود، ط ١، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.



١١. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت سنة ٩١١ هـ)، تحقيق: مُجَدُّ أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية. لبنان. صيدا. د.ت.
١٢. البيان والتبيين، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، أبو عثمان الشهير بالجاحظ، (ت سنة ٢٥٥ هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣ هـ.
١٣. التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: أ.د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
١٤. التعريفات، علي بن مُجَدُّ بن علي الجرجاني، (ت سنة ٨١٦ هـ)، حققه وضبطه وصححه: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
١٥. التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، (ت سنة ٣٧٧ هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
١٦. تيسير مصطلح الحديث، أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود النعمي، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
١٧. الجامع الكبير (سنن الترمذي)، مُجَدُّ بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذي، (ت سنة ٢٧٩ هـ)، تحقيق: أحمد مُجَدُّ شاكر، مُجَدُّ فؤاد عبد الباقي، إبراهيم عطوة عوض، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
١٨. الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، أبو علي، (ت سنة ٣٧٧ هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجايي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
١٩. الحديث النبوي في النَّحو العربي، د. مُجَدُّ فجال، اضاء السلف، الرياض، ط٢، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
٢٠. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية، (ت سنة ٣٩٢ هـ)، الهيئة المصرية العامة، ط٤، د.ت.
٢١. الدر الفريد وبيت القصيد، مُجَدُّ بن أيدير المستعصمي، (ت سنة ٧١٠ هـ)، تحقيق: د. كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط١، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥.



٢٢. دراسات في فقه اللغة، د. صبحي إبراهيم الصالح، (ت ١٤٠٧هـ)، دار العلم للملايين، ط ١، ١٣٧٩هـ-١٩٦٠م.
٢٣. ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق: د. محمد حسين، مكتبة الآداب، مصر. د. ت.
٢٤. ديوان امرئ القيس، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، (ت سنة ٥٤٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ن القاهرة، ط ٥، د. ت.
٢٥. ديوان جرير، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة. مصر، ط ٣، د. ت.
٢٦. ديوان دريد بن الصمة، تحقيق: عمر عبد الرسول، دار المعارف، القاهرة، ١١١٩
٢٧. ديوان المتنبي، أبو الطيب المتنبي، أحمد بن الحسين الكوفي، (ت سنة ٣٥٤هـ)، صححه وجمع تعليقاته: د. عبد الوهاب عزام، منشورات لجنة التأليف والترجمة، د. ت.
٢٨. ديوان النابغة الذبياني، هو زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر البياني، (ت سنة ١٨٠ق.هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، د. ت.
٢٩. ديوان وضاح اليمن، محمد بجمت الأثري، أحمد حسن الزيات، جمعه وقدم له وشرحه: د. محمد خير البقاعي، دار صادر، بيروت. لبنان، ط ١، ١٩٩٦م.
٣٠. الراموز على الصحاح، السيد محمد بن السيد حسن، (ت سنة ٨٦٦هـ)، تحقيق: د. محمد علي عبد الكريم الرديني، دار أسامة، دمشق، ط ٢، ١٩٨٦م.
٣١. السبعة في القراءات، احمد بن موسى بن العباس التميمي أبو بكر البغدادي، (ت سنة ٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف. مصر، ط ٢، ١٤٠٠ هـ.
٣٢. سفر السعادة وسفير الإفادة، غلب بن محمد بن عبد الصمد المصري، أبو الحسن علم الدين السخاوي، (ت سنة ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. محمد الدالي، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
٣٣. شرح التسهيل (تسهيل الفوائد)، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي، (ت سنة ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط ١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.



٣٤. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النَّحو، خالد بن عبد الله الجرجاوي الأزهرى المعروف بالوقاد، (ت سنة ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٣٥. شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله بن مالك الطائي الجبائي، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى وإحياء التراث الإسلامي. المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٣٦. شرح المفصل للزحشري، يعيش بن علي بن يعيش أبو البقاء موفق الدين الأسدي، (ت سنة ٦٤٣هـ)، قدم له: د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ١، ١٤٢٢هـ ت. ٢٠٠١م.
٣٧. شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، علي بن مؤمن بن مُجَّد المعروف بابن عُصفور، (ت سنة ٦٦٩هـ)، تحقيق: د.صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٣٨. شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله بن مالك الطائي الجبائي، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى وإحياء التراث الإسلامي - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٣٩. شرح كتاب سيبويه المسمى تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب، أبو الحسن علي بن مُجَّد بن علي الحضرمي الأشبيلي المعروف بابن خروف، (ت سنة ٦٠٩هـ)، تحقيق: خليفة مُجَّد خليفة بديري، السلسلة التراثية ٢١، طرابلس، ط١، ١٤٢٥هـ - ١٩٩٥م.
٤٠. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، (ت سنة ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.
٤١. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل الجوهري الفارابي، (ت سنة ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٤٢. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، مُجَّد بن حبان بن أحمد التميمي، أبو حاتم، (ت سنة ٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٤٣. صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ) وسننه وأيامه، مُجَّد بن إسماعيل، أبو عبد الله البخاري، (ت سنة ٢٥٦هـ)، تحقيق: مُجَّد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.



٤٤. طبقات التّحويين واللّغويين، مُجّد بن الحسن بن عبيد الله الزبيدي الأندلسي، (ت سنة ٣٧٩هـ)، تحقيق: مُجّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢، د.ت.
٤٥. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت سنة ١٧٠هـ)، تحقيق: د.مهدي المخزومي، د.إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ت.
٤٦. الكتاب لسبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الحارثي بالولاء، (ت سنة ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام مُجّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٤٧. كشف الخفاء ومزيل الإلباس، إسماعيل بن مُجّد بن عبد الهادي الجراحي، أبو الفداء، (ت سنة ١١٦٢هـ)، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف الهنداوي، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٤٨. لسان العرب، جمال الدين مُجّد بن مكرم بن علي ابن منظور الأنصاري، (ت سنة ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
٤٩. اللّحة في شرح الملحّة، مُجّد بن حسن بن سبّاع، أبو عبد الله شمس الدين المعروف بابن الصائغ، (ت سنة ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
٥٠. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري، (ت سنة ٢٠٩هـ)، تحقيق: مُجّد فؤاد سركين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ.
٥١. مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن مُجّد بن إبراهيم النيسابوري، (ت سنة ٥١٨هـ)، تحقيق: مُجّد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت لبنان، د.ت.
٥٢. مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله مُجّد بن أبي بكر الحنفي الرازي، (ت سنة ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ مُجّد، المكتبة العصرية الدار النموذجية، بيروت. صيدا، ط٥، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٥٣. المزهري في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت سنة ٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية. بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.



- ٥٤ . المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي، (ت سنة ٣٧٧هـ)، تحقيق: د.حسن هندراوي، دار القلم للطباعة والنشر، دمشق. دار المنارة للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٥٥ . مسند الإمام احمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، (ت سنة ٢٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ٥٦ . المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، أبو العباس، (ت سنة ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت. د.ت.
- ٥٧ . معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، (ت سنة ٢١٥هـ)، تحقيق: د.هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ٥٨ . معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي الفراء، (ت سنة ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، د.ت.
- ٥٩ . معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج، (ت سنة ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٦٠ . المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، دار الدعوة، د.ت.
- ٦١ . مغني اللبيب عن كتب الأعراب، عبد الله بن يوسف بن أحمد جمال الدين ابن هشام الأنصاري، (ت سنة ٧٦١هـ)، تحقيق: د.مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
- ٦٢ . المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور ب (شرح الشواهد الكبرى)، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، (ت ٨٥٥هـ)، تحقيق: أ.د.علي محمد فاخر، أ.د.محمد توفيق السوداني، د.عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- ٦٣ . المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المعروف بلبرّد، (ت سنة ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.



٦٤. مناهل العرفان في علوم القرآن، مُجَّد عبد العظيم الزرقاني، (ت سنة ١٣٦٧هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط٣، د.ت.
٦٥. موطأ الإمام مالك بن أنس رواية ابن قاسم، مالك بن أنس بن مالك المدني، (ت سنة ١٧٩هـ)، تحقيق: السيد مُجَّد بن علوي بن عباس المالكي، منشورات المجمع الثقافي، أبو ظبي. الإمارات، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٦٦. موقف التَّحَاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د.خديجة الحديشي، دار الرشيد للنشر، د.ت.
٦٧. النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن مُجَّد الشيباني الجزري، ابن الأثير، (ت سنة ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود مُجَّد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٦٨. معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د.ت
٦٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت سنة ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.
٧٠. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، إسماعيل بن مُجَّد أمين البغدادي ، (ت سنة ١٣٩٩هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان، د.ت.
٧١. هداية القارئ إلى تجويد كلام الباري ، عبد الفتاح بن السيد عجمي بن السيد العسس المصري الشافعي ، (ت سنة ١٤٠٩هـ) ، مكتبة طيبة ، المدينة المنورة ، ط٢، د.ت.